



أثر الملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة  
والتجنب الضريبي  
(دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية)

إعداد

د. محمد فؤاد محمد علوان

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

mfelwan@gmail.com

محمد خالد سعيد بركات

المعيد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

mohamedkhaled7123@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الأول يناير 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

## أثر الملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي ( دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية )

### مختصر

لتضارب النتائج الاختبارية للعلاقة بين حجم الشركة كمتغير مستقل والتجنب الضريبي كمتغير تابع، فقد استهدف البحث اختبار مدى تواجد دور منظم من عدمه لنسبة الملكية الحكومية بالشركة لهذه العلاقة، ولتحقيق ذلك تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار بالاعتماد على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية عددها 119 شركة خلال الفترة ( 2014- 2021 ) وفرت عدد 627 مشاهدة بعد استبعاد غير المكتملة، وذلك في ظل وجود عدد ستة متغيرات ضابطة هي: الربحية، فرص النمو، الرافعة المالية، هيكل الأصول بالشركة، تأثير الأزمات، والانتماء الصناعي للشركة. وقد جاءت النتائج لتشير إلى عدم وجود علاقة بين حجم الشركة مقيساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول والتجنب الضريبي مقيساً بمقياس عكسي هو معدل الضريبة الفعلي المحسوب بالتدفقات النقدية، كذلك جاءت النتائج لتشير إلى وجود تأثير منظم لنسبة الملكية الحكومية على هذه العلاقة، حيث تتفاعل مع حجم الشركة بما يعمل على تدعيم الاتجاه الموجب لعلاقة حجم الشركة والتجنب الضريبي، وهو ما يعني ضمناً وجود تأثير للروابط السياسية على اتجاه هذه العلاقة، ويتسق أيضاً مع سيادة نظرية القوة السياسية على حساب التكلفة السياسية في الاقتصاد المصري، كما تبين عدم وجود تأثير للأزمة كورونا والحرب الروسية على النتائج، وأن هناك تأثير عكسي على مستوى التجنب الضريبي لكل من الربحية والانتماء الصناعي لبعض القطاعات النوعية وهي: قطاع الرعاية الصحية، والمنتجات المنزلية، والعقارات، والتوزيع وتجارة التجزئة، حيث تميل الشركات التي تنتمي لهذه القطاعات إلى تحمل عبئها الضريبي كاملاً.

### الكلمات الدالة:

حجم الشركة، التجنب الضريبي، معدل الضريبة الفعلي، التأثير المنظم للملكية الحكومية.

## القسم الاول: الإطار العام للدراسة

### أولاً: مشكلة البحث:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين حجم الشركة Firm Size والتجنب الضريبي Tax Avoidance، بعضها جاءت النتائج فيه لتشير إلي وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بما يعني انه مع زيادة حجم الشركة يقل تبنيها لممارسات التجنب الضريبي، والعكس صحيح أيضاً (راجع مثلاً: Graham et al. 2014; Watts and Zimmerman, 1986). وقد بررت هذه الدراسات نتائجها بالاستناد إلي نظرية التكلفة السياسية Political Cost Theory، والتي وفقاً لها تكون الشركات كبيرة الحجم عليها الضوء اكثر ومرئية للمجتمع وعرضه للتدقيق من الأجهزة الرقابية بشكل كبير، وهذا الوضع يجبرها على التصرف بشكل مسئول اجتماعياً وتحمل عبؤها الضريبي كاملاً، وذلك على عكس الحال في الشركات صغيرة الحجم والتي لا يكون عليها مثل هذه الأضواء والضغط (Belz, et al., 2019).

بعض الدراسات الأخرى جاءت نتائجها لتشير إلي وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وممارستها للتجنب الضريبي، بما يعني انه مع زيادة حجم الشركة تتحمل عبء ضريبي أقل مما كان يتعين عليها تحمله (راجع مثلاً: Dyreng et al., 2008; Gupta and Newberry, 1997; Porcano, 1986; Stickney and McGee, 1982). بالاستناد إلي نظرية القوة السياسية Political Power Theory، والتي وفقاً لها تستطيع المنشآت كبيرة الحجم استخدام مواردها وقدرتها في ممارسة الضغط والمساومة والتفاوض على العبء الضريبي الفعلي الذي تتحمله، وذلك على خلاف المنشآت صغيرة الحجم والتي لا يتاح لها في الغالب ذلك، وهو ما يترتب عليه في النهاية تحمل المنشآت كبيرة الحجم عبء ضريبي أقل مما تتحمله نظيرتها صغيرة الحجم (Dyreng et al., 2016).

إلي جوار المجموعتين السابقتين من الدراسات التي بحثت العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي ودعمت وجود اتجاه محدد موجب أو سالب لها بالاستناد إلي أحد النظريتين المتنافستين ( التكلفة السياسية أو القوة السياسية)، يلاحظ ان هناك مجموعة ثالثة من الدراسات بحثت ذات العلاقة غير انها لم تصل لنتائج حاسمة تدعم اتجاه محدد لها، بل أن بعضها لم يجد أي علاقة على الاطلاق بين المتغيرين محل الدراسة، وبعضها الاخر وجد أثر متضارب لهذه العلاقة بمرور الزمن، حيث تبين وجود هذه العلاقة باتجاه معين في بعض الفترات الزمنية وعدم وجودها أو وجودها باتجاه

معاكس في فترات أخرى، وذلكم التطبيق على نفس بيئة الأعمال (راجع مثلاً: Bao and Romeo, 2013; Wu et al., 2012; Nicodème, 2007; Holland, 1998; Kern and Morris, 1992).

من ذلك يتضح ان هناك تضارب يحيط بنتائج واتجاه هذه العلاقة ودرجة قوتها، وأن هذا التضارب يدعمه على المستوى النظري العديد من المبررات المنطقية التي تساند كلا الاتجاهين الموجب والسالب للعلاقة، كذلك يدعمه على المستوى الامبريقي تباين نتائج الدراسات التي تمت في بيئات مختلفة وأزمنة مختلفة وبحثت مدى تواجد هذه العلاقة من عدمه، والتباين في اتجاه وقوة العلاقة حال تواجدها، الأمر الذي يثير تساؤل بحثي حول: هل هناك دور للمتغيرات المنظمة Moderate Variables في التأثير على نتائج العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي وبحيث يمكن من خلالها تفسير التضارب المحيط بنتائج واتجاه هذه العلاقة ودرجة قوتها امبريقياً؟ بعبارة اخرى ماهي العوامل والظروف المنظمة للانتقال فيما بين النظريتين المتنافستين في بيئة الأعمال المصرية أو التخلي عن اي منهما جزئياً أو كلياً؟

وسوف يركز البحث على متغير منظم واحد هونسبة الملكية الحكومية بالشركة لينوب بشكل تقريبي Proxy عن عامل الضغط السياسي المتولد عن الشركة وتأثيره على العلاقة الأساسية محل البحث، فمن ناحية توجد أدلة وإشارات متفرقة على تواجد تأثير له على التجنب الضريبي في دراسات سابقة (مثلاً: أبو سالم، 2020؛ Wu et al., 2012; Omer et al., 1993)، ومن ناحية أخرى ينتظر أن يوفر هذا المتغير رؤية واضحة مدعمة بقياسات إجرائية مقبولة عن أثر الضغط السياسي المتولد عن الشركة على ترجيح كفة أحد النظريتين المتنافستين في التأثير على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي<sup>1</sup>.

وبشكل مختصر يتمثل السؤال البحثي الذي تحاول الدراسة الحالية الإجابة عليه في الآتي:  
"هل هناك تأثير لنسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة وممارستها التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية "

---

<sup>1</sup> يتوافر في هذا المتغير الشروط التي يتعين توافرها في المتغير المنظم من حيث عدم ارتباطه نظرياً بعلاقة خطية بالمتغير المستقل الأساسي، مع عدم الالتزام بذلك في علاقته بالمتغير التابع الأساسي، كذلك يعد شرطاً لحدوث تأثير المتغير المستقل على التابع حال تواجده من خلال تفاعله معه، الأمر الذي قد يعمل في اتجاه تقوية العلاقة الأساسية أو اضعافها أو محوها، كما قد يؤدي الى تغيير اتجاهها في بعض الاحيان، وفي الدراسة الحالية تم ترشيح هذا المتغير المنظم لتوقع الباحث إن وجوده قد يؤثر بشكل أو بآخر على العلاقة محل البحث. وغني عن البيان أن الكشف عن طبيعتها التأثير (إن وجد) إنما يرتبط بنتائج التحليل الامبريقي الذي ستجريه الدراسة.

## ثانياً: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- 1- تحديد مدى وجود علاقة من عدمه ومدى قوتها أو ضعفها حال تواجدها بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة غير المالية المصرية خلال الفترة (2014-2021).
- 2- تحديد مدى تواجد تأثير منظم لنسبة الملكية الحكومية بالشركة على العلاقة بين حجمها وممارستها للتجنب الضريبي، وذلك على نفس عينة الشركات وخلال ذات الفترة (2014-2021).

## ثالثاً: أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث مما يلي:

- 1- أنه يستهدف امبريقياً تحديد العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، وهو أمر هام بالنسبة للإدارة والأجهزة التشريعية الضريبية يمكنها من سد جوانب الضعف في النظام الضريبي المصري.
- 2- تنبيه أصحاب المصالح بما فيهم الأجهزة التشريعية الضريبية لأحد العوامل ذات العلاقة بالروابط السياسية، والتي يكون منشأها تواجد ملكية حكومية بالشركة، ومدى تأثيرها على ممارسة التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية.
- 3- يدفع هذا البحث التحليل المرتبط بظاهرة التجنب الضريبي وعلاقتها بحجم الشركة خطوة إلى الأمام، حيث يحاول لفت النظر لأحد العوامل الهامة المحتمل تواجد تأثير لها على اتجاه وقوة هذه العلاقة والمتمثل في الضغط السياسي المتولد عن الملكية الحكومية بها.
- 4- يقدم البحث منهجية متقدمة لتحليل ودراسة التأثير المنظم للملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، حيث يبحث مدى صمود النتائج أمام الأزمات الاقتصادية التي تشملها الفترة محل الدراسة، وهو ما يفتح المجال لاتباع ذات المنهجية في تناول مشكلات بحثية أخرى في الحقل المحاسبي.

## رابعاً: منهجية البحث Research Methodology:

يعتمد البحث على معدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية Cash Flow Effective Tax Rate(ETR) كمقياس عكسي للتجنب الضريبي الذي تمارسه المنشأة، حيث يمثل المتغير التابع

موضع الدراسة، والذي يعد في اطار البحث دالة خطية في المتغير المستقل الأساسي وهو حجم الشركة مقيساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وكذلك متغير منظم واحد ينوب عن تأثير عامل الروابط السياسية أو الضغط السياسي على العلاقة الأساسية وهو نسبة الملكية الحكومية بالشركة، وذلك في ظل وجود عدد ستة متغيرات ضابطة لعزل تأثيرها على المتغير التابع بعيداً عن المتغيرات المفسرة محل البحث، وتتمثل في: الربحية، فرص النمو، الرافعة المالية، هيكل الأصول، تأثير الأزمات، والانتماء الصناعي للشركة.

ولتحقيق أهداف البحث سيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار مع الجمع بين بيانات السلسلة الزمنية والمقطعية لشركات العينة Pooled Panel Data خلال فترة الدراسة (2014-2021) كما سيتم الاقتصار على الشركات غير المالية لتخفيض حدة عدم التجانس Heterogeneity بين شركات العينة، مع السماح بتباينها تبعاً لانتمائها الصناعي، ووفقاً لطبيعة الفترة الزمنية التي تمر بها وتشملها الدراسة (فترة استقرار أم فترة ازمان)، وهو ما يستدعي إدخال متغيرات وهمية تعبر عن الانتماء الصناعي للشركات، وكذلك متغير وهمي واحد يعبر عن تواجد مشاهدات العينة خلال فترة الأزمات من عدمه. وفي ضوء ذلك سيتم اختبار فرضية اساسية على بيئة الأعمال المصرية لتحقيق أهداف البحث هي:

**الفرضية البحثية:** لا يوجد تأثير لنسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي في الشركات المساهمة غير المالية المصرية خلال الفترة (2014-2021).

وفي إطار هذه المنهجية ينتظر من اختبار هذه الفرضية الاحاطة بالوضع السائد في بيئة الأعمال المصرية فيما يتعلق بوجود علاقة من عدمه بين حجم الشركة والتجنب الضريبي واتجاهها حال وجودها، كذلك الاحاطة بمدى وجود تأثير لنسبة الملكية الحكومية على هذه العلاقة من عدمه، ومن ثم يمكن تحقيق الأهداف المرجوة بالكامل من هذا البحث.

#### **خامساً: خطة الجزء المتبقي من البحث:**

يغطي الجزء المتبقي من البحث في القسم الثاني التعريف بمفهوم التجنب الضريبي ومقاييسه، ثم يتم الانتقال في القسم الثالث لتحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضية البحث، واخيراً يعرض القسم الرابع للدراسة الاختبارية والذي يتم فيها اختبار الفرضية وتحليل ومناقشة النتائج.

## القسم الثاني: التجنب الضريبي ( مفهومه، مقاييسه)

للتعريف بالظاهرة محل البحث والمتمثلة في المتغير التابع التجنب الضريبي سيتم في هذا القسم تناول جزئيتين أساسيتين هما مفهوم التجنب الضريبي للشركة ومقاييسه التي يتبناها البحث:

### أولاً: مفهوم التجنب الضريبي للشركة:

على الرغم من الاهتمام الكبير في الأوساط الأكاديمية والبحثية بظاهرة التجنب الضريبي، إلا أن ما يلاحظ هو عدم وجود تعريف محدد متفق عليه بشكل عام للتجنب الضريبي ( Dunbar et al. , 2010; Gebhart, 2017; Hanlon and Heitzman, 2010) وقد يرجع ذلك في جانب منه إلي المتغيرات والمقاييس العديدة التي تنوب أو تعبر عنه Proxies والتي استخدمت بالفعل في ادبيات المحاسبة والاقتصاد (Salihu, et al., 2013)، من ناحية أخرى فإن محاولات وضع مفهوم محدد للتجنب الضريبي تواجه بالعديد من الجدلو الخلافات، وقد يكون ذلك نتيجة للطبيعة متعددة الأبعاد لهذا المفهوم Multidimensional Nature. من وجهة نظر (Dunbar et al., 2010) فإن عدم وجود تعريف مقبول بشكل عام للتجنب الضريبي يجعل قياسه إجرائياً يمثل تحدياً كبيراً للباحثين، بالإضافة إلى ذلك يؤكد (Blouin, 2014) على أن الافتقار إلى إجماع حول مفهوم للتجنب الضريبي يولد أيضاً ارتباكاً وتضارباً في قياسات التجنب الضريبي المتاحة، كما يؤثر على المنهجية البحثية المخصصة لتطوير واختبار أي فرضيات تتعلق به.

وباستقراء التعريفات المتاحة يلاحظ ان التعريف الأكثر شيوعاً في الأدبيات المحاسبية والاقتصادية للتجنب الضريبي للشركة يدور حول أنه عمل يستهدف تقليل الالتزام الضريبي الصريح للمنشأة، وقد يتضمن نطاقاً واسعاً من التصرفات مثل الاستثمار في أنشطة ومجالات تتمتع بإعفاءات ضريبية كالسندات الحكومية، كما يمتد ليشمل ممارسة الضغط السياسي للحصول على معاملة ضريبية تفضيلية أو تأجيل أو تلافي الضريبة، أو قد يتضمن اللجوء إلي الملاذات الضريبية، أو ممارسات إدارة الأرباح أو التلاعب في التقارير المالية أو غير ذلك من الممارسات التي تؤدي إلي تقليل الالتزام الضريبي الصريح للمنشأة (Hanlon and Heitzman, 2010)، ويوضح (Slemrod and Yitzhaki, 2002) إن التجنب الضريبي قد تصل حدته إلي استخدام المنشأة مجموعة واسعة من ممارسات إعداد التقارير هدفها الحقيقي تخفيض التزاماتها الضريبية دون أن يصاحب ذلك قيامها بأي نشاط اقتصادي فعلي، وفي نفس الإطار يصور (Chen et al., 2010) التجنب الضريبي على أنه أي ترتيبات تقوم بها المنشأة لتقليل التزاماتها الضريبية، وهذه الترتيبات قد

تشمل الأنشطة المشروعة والأنشطة التي تستغل ثغرات القانون أو تتم في نطاق المنطقة الرمادية له، وايضاً الأنشطة غير المشروعة والتي تخالف بشكل صريح القوانين كالغش والتزوير، وغيرها من ممارسات التهرب الضريبي.

إن ما انتهى إليه (Chen et al., 2010) قد يفسر سبب استخدام العديد من المصطلحات في الأدبيات لشرحها تقوم به المنشأة مناشطة وممارسات لتخفيض التزاماتها الضريبية الصريحة، حيث استخدمت كمرادفات مصطلحات عديدة مثل: التجنب الضريبي Tax Avoidance، وتدنية الضريبة Tax Minimization، والتخطيط الضريبي Tax Planning، والتعدي الضريبي Tax Aggressiveness، وإدارة الضريبة Tax Management، والاحتماء أو الايواء الضريبي Tax Sheltering (راجع مثلاً: Boussaidi and Hamed, 2015; Graham et al., 2014; Richardson et al., 2013). أيضاً لاحظ (Hanlon and Heitzman 2010) أن التعدي الضريبي مصطلح نسبي للغاية يشير في كثير من الأدبيات إلى الاستغلال المفرط والمتعسف لثغرات ونقاط ضعف النظام الضريبي لتدنية أو ملافاة الالتزامات الضريبية للمنشأة بالكامل، وبذلك فهو يمتد ليشمل التجنب الضريبي، والتهرب الضريبي Tax Evasion، والملاذات أو الملاجئ الضريبية Tax Sheltering and Haven.

هذا وبالرغم مما هو ملاحظ من اتجاه معظم الدراسات التي تمت في بيئات أجنبية إلى توسيع مفهوم التجنب الضريبي بحيث يشمل كافة الأنشطة والممارسات التي تتبناها الشركات لتخفيض التزاماتها الضريبية الصريحة سواء كانت مشروعة أو تتم في المنطقة الرمادية للقانون أو حتى غير مشروعة وتخالف بشكل صريح القوانين، وأنه ليس هناك فروق واضحة بين مصطلحات مثل التجنب الضريبي، والتخطيط الضريبي والتعدي الضريبي، والايواء الضريبي، والتهرب الضريبي، الخ. فإن ما يلاحظ هو اتجاه معظم الدراسات التي تمت في مصر – عدا استثناءات محدودة منها- إلى تضيق مفهوم التجنب الضريبي بحيث يقتصر فقط على تخفيض الالتزامات الضريبية الصريحة بتبني أنشطة وممارسات مشروعة أو على أقصى تقدير تبني ممارسات تتم في نطاق المنطقة الرمادية التي تستغل ثغرات القوانين ومناحي غموضها في تخفيض الالتزام الضريبي أو ملافاته، ولا يتسع التجنب الضريبي ليشمل الأنشطة غير المشروعة التي تنتهك وتخالف القانون بشكل صريح (راجع مثلاً: الباز، 2021؛ حسين، 2020؛ أبو زيد وآخرون، 2020؛ أبو سالم، 2020؛ فودة، 2020؛ عيسى، 2015).

ومن ناحية التفرقة بين المفاهيم المتداخلة مع التجنب الضريبي أوضحت دراسة ( عيسى، 2015) إمكانية التفرقة بين مصطلحات التجنب الضريبي المقبول والمتعدي أو المتعسف وكذلك التهرب الضريبي، حيث أشارت إلي أن التجنب الضريبي قد يأخذ شكل تجنب ضريبي مقبول وهو الذي يتوافق مع روح القانون، ومن الأمثلة عليه الاستثمار في مجالات معفاة أصلاً من الضرائب أو مجالات منخفضة الضريبة، أو اتباع سياسات محاسبية تستهدف تخفيض الدخل مثل سياسة الإهلاك المعجل وغيرها، كما قد يأخذ شكل التجنب الضريبي التعسفي أو المتعدي وهو الذي يخالف روح القانون ويقترّب من التهرب الضريبي، ومن الأمثلة عليه استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الدخل وتفتيت الدخل، واستغلال أسعار التحويل لتحويل الدخل فيما بين الفروع في الدول المختلفة للاستفادة من الفروع التي تمثل ملاجئ أو ملاذات ضريبية، أما التهرب الضريبي فهو يعني ارتكاب المنشأة أعمالاً تخالف نصوص التشريعات الضريبية، كما يحدد قانون الضرائب حالات التهرب الضريبي حصراً باعتبارها جريمة محددة وواضحة، ومن الأمثلة عليه التزوير وتعمد اثبات بيانات كاذبة.

هذا وبعد استقراء مضمون التعريفات المتعددة التي وردت حول المقصود بالتجنب الضريبي يرى الباحث إن هدف التجنب الضريبي والمصطلحات المتداخلة معه هو تخفيض الالتزام الضريبي الصريح للمنشأة، ومن ثم ليس هناك حاجة للتفرقة بين مصطلح التجنب الضريبي والمصطلحات الأخرى المتداخلة معه طالما كلها تستخدم للتعبير عن وقياس نفس الشيء وهو مقدار التخفيض المتعمد في الالتزام الضريبي الصريح للمنشأة من خلال ما تتبناه من استراتيجيات لتحقيق هذا التخفيض، وسوف يتبنى البحث الحالي مصطلح التجنب الضريبي للتعبير عن هذا المدلول على مدار البحث بالكامل، وعليه فإن مفهوم التجنب الضريبي الذي يتبناه البحث يشير في مجمله إلي:

" تعمد المنشأة بكافة الوسائل تخفيض التزامها الضريبي الصريح عما يتعين عليها تحمله في إطار التشريعات الضريبية القائمة مقابل نتائج أعمال انشطتها الاقتصادية."

وبعد أن تم التعرض لمفهوم التجنب الضريبي وحدود استخدامه في إطار هذا البحث يتم الانتقال في الجزئية التالية من هذا البحث لمناقشة مقاييس التجنب الضريبي المختلفة التي تبنتها الأدبيات التي اهتمت بهذه الظاهرة، ويعتبر ذلك أمر هام للغاية لما له من تأثير بالغ على نتائج البحث، حيث يمهد الطريق لتحديد تعريف اجرائي يتبناه البحث للمتغير التابع محل الدراسة.

## ثانياً: مقاييس التجنب الضريبي للشركة:

يمكن تصنيف الدراسات التي تولت قياس التجنب الضريبي تحت مجموعتين أساسيتين، الأولى تتولى قياسه باستخدام نسبة الالتزام الضريبي إلي الدخل ويطلق على هذه المجموعة المقاييس التي تعتمد على قياس معدل الضريبة الفعلي Effective Tax Rate Based Measures، أما المجموعة الثانية فتقيس التجنب الضريبي باستخدام الفجوة بين الدخل الدفترية المقرر عنه والدخل الخاضع للضريبة ( وعاء الضريبة)، ويطلق على هذه المجموعة المقاييس التي تعتمد على قياس الفروق الضريبية الدفترية Book Tax Difference Based Measures (Annuar et al., 2014).

ويواجه مقاييس المجموعة الثانية بصفة عامة مشكلات قياس تتعلق في الأساس بقياس الدخل الخاضع للضريبة ( وعاء الضريبة) وهو أحد المكونات اللازمة لقياس الفروق الضريبية الدفترية في إطار المجموعة الثانية، حيث تركز مقاييس التجنب الضريبي بها على حساب الفرق بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب بقائمة الدخل والدخل الخاضع للضريبة ( أو وعاء الضريبة)، ويعد تحديد الدخل الخاضع للضريبة أمراً بالغ الصعوبة بسبب سرية البيانات المتاحة عنه، وذلك سواء تم تحديده بالاعتماد على الاقرار الضريبي الذي تقدمه الشركات لمصلحة الضرائب، أو بالاعتماد على ما انتهت إليه مصلحة الضرائب بشأن الوعاء الضريبي السنوي الذي تقدر على أساسه الضريبة السنوية المستحقة على الشركة، وبسبب سرية البيانات المتاحة عن الدخل الخاضع للضريبة يلجأ الباحثون إلي تقدير الدخل الخاضع للضريبة من البيانات المتاحة بالقوائم المالية، حيث يتم رسملة مصروف الضرائب بقائمة الدخل باستخدام معدل الضريبة القانوني أو الرسمي Statutory Tax Rate (حيث يتم قسمة مصروف الضرائب السنوي على معدل الضريبة القانوني أو الرسمي)، وهو ما يعد بمثابة تقدير ضعيف للدخل الخاضع للضريبة بسبب الفروق الكبيرة بين مصروف الضرائب الجارية بقائمة الدخل والالتزام الضريبي الفعلي عن السنة موضع القياس والذي يحدد بناء على وعاء الضريبة وفقاً لتقدير مصلحة الضرائب (لمزيد من التفصيل راجع: Hanlon and Heitzman, 2010).

ونظراً لتواجد مشكلات القياس سالفة الذكر للمقاييس التي تتضمنها المجموعة الثانية، الأمر الذي قد يهدد سلامة نتائج البحث حال تبنيها كما يسمح بالتفسيرات البديلة لها، في مقابل ما تتمتع به مقاييس المجموعة الأولى من توافر البيانات اللازمة لإتمامها بدرجة معقولة من الدقة، فضلاً عن استخدامها على نطاق واسع في الأدبيات المحاسبية والاقتصادية (Hanlon and Heitzman, 2010)، لكل

ذلك سوف يتم التركيز فيما يلي على استعراض اهم مقاييس المجموعة الأولى، والتي تتولى قياس التجنب الضريبي بالارتكاز على حساب معدل الضريبة الفعلي بتنوعاته المختلفة.

## 1/2- معدل الضريبة الفعلي المحاسبي Accounting ETR:

الصيغة الرياضية لهذا المعدل تكون على النحو الموضح في المعادلة رقم (1) التالية:

$$\text{معدل الضريبة الفعلي المحاسبي} = \frac{\text{مصرف الضرائب الذي يخص الفترة}}{\text{الدخل المحاسبي قبل الضرائب}} \dots\dots\dots (1)$$

وفقاً لهذه الصيغة يتحدد معدل الضريبة الفعلي المحاسبي بنسبة مصروف الضرائب الذي يخص الفترة المحاسبية بقائمة الدخل إلي الدخل المحاسبي قبل الضرائب بنفس القائمة، وحيث ان هذا المقياس يستند على اساس الاستحقاق المحاسبي لذلك فهو يقصر مصروف الضرائب عن الفترة على ما يخص الفترة المحاسبية من التزام ضريبي يقابل أرباح ذات الفترة الخاضعة للضريبة فقط، حيث مصروف الضرائب وفقاً له يمثل الضريبة المستحقة عن الفترة من خلال تطبيق معدل الضريبة القانوني على الربح الخاضع للضريبة عن الفترة ( وعاء الضريبة)، ومن ثم فهو يستبعد الضريبة المؤجلة<sup>2</sup> التي تخص سنوات سابقة والمرحلة للسنة موضع القياس، في حين يضم الضرائب المؤجلة التي سترحل لسنوات قادمة وتخص أرباح الفترة المحاسبية الحالية، بعبارة أخرى يستبعد هذا المعدل أثر أي مطلوبات ضريبية مؤجلة تخص فترات محاسبية سابقة ويتحمل عبؤها الفترة الحالية، كما يضم أثر أي مطلوبات ضريبية تخص الفترة المحاسبية الحالية وتم إرجائها لسنوات قادمة (Hanlon and Heitzman, 2010).

وترد على هذه الصيغة عدة تحفظات منها أنها لا تقيس الالتزام الضريبي الجاري الذي تتحمله المنشأة بالفعل في الفترة المحاسبية، وحيث يتم ضم أي ضرائب مؤجلة تخص فترات سابقة وتتحمل عبؤها الفترة الحالية وتستبعد أي ضرائب مؤجلة تخص الفترة الحالية وترحل لتتحمل عبؤها فترات قادمة، فهذه الصيغة تقيس على وجه الخصوص ما ترتب على أرباح الفترة المحاسبية المعنية بالقياس من ضرائب، ولا تقيس جملة الالتزام الضريبي الصريح الذي تتحمل عبؤه الفترة محل

<sup>2</sup> - الضريبة المؤجلة هي جزء من مصروفات الضرائب الناتجة عن فرق التوقيت الزمني (الفرق بين القيمة الدفترية والوعاء الضريبي للأصل أو الالتزام).

القياس، وهو ما يجعل مقياس التجنب الضريبي المشتق منها من منظور البعض لا يستطيع رصد أثر استراتيجيات تأجيل الضريبة التي تتبناها المنشأة (Hanlon and Heitzman, 2010).

تحفظ آخر يرد على هذه الصيغة أنه إذا تم حسابها كمقياس سنوي فإنها تخضع في بعض الأحيان لتقلبات سنوية كبيرة تبعاً لتقلب رقم الربح المحاسبي قبل الضرائب ومن ثم الربح الخاضع للضريبة الذي يخص الفترة المحاسبية، وهو ما يصعب معه وضع تصور عام أو تقييم موضوعي لمستوى التجنب الضريبي الحقيقي الذي تمارسه المنشأة، حيث يتفاوت في هذه الحالة معدل الضريبة الفعلي المحاسبي المقيس والذي يشير إلي مستوى التجنب الضريبي بشكل كبير من سنة لأخرى، وهو ما يؤثر على تفسير النتائج المستخلصة من تحليل ودراسة مستوى التجنب الضريبي الفعلي الذي تمارسه المنشأة (Salihu, et al., 2014).

كذلك يرد على هذه الصيغة فشلها في رصد تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبي المطابقة Conforming Tax Planning Strategies والتي تتبناها المنشأة لتجنب الضريبة، وهي استراتيجيات تستهدف تقليل الالتزام الضريبي للفترة المحاسبية بالاختيار فيما بين السياسات المحاسبية المتبعة أو ادارة الأرباح سواء من خلال الاستحقاقات أو من خلال الأنشطة الحقيقية (Hanlon and Heitzman, 2010)، وبشكل أكثر تفصيلاً هذه الصيغة لا تستطيع رصد تأثير استراتيجيات تجنب الضريبة التي تؤثر على كل من بسطها ومقامها معاً، بعبارة أخرى التي تؤثر على الربح المحاسبي قبل الضرائب والربح الضريبي (وعاء الضريبة) في آن واحد، مما يجعلها كمقياس غير قادر على رؤية أو رصد كامل التجنب الضريبي للشركة، فهي لا تستطيع رصد التجنب الضريبي المطابق Conforming Tax Avoidance، مثال على ذلك اتباع المنشأة استراتيجيات تخطيط ضريبي من شأنها التعجيل بالمصروفات أو تأجيل الإيرادات أو إدارة الأرباح سواء من خلال الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية والتي تؤثر على بسط ومقام هذه الصيغة معاً<sup>3</sup>، وبذلك فهي تستطيع فقط قياس التجنب الضريبي غير المطابق Nonconforming Tax Avoidance حيث ترصد فقط تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تؤثر فقط على بسطها دون مقامها أو العكس،

---

3- أمثلة على استراتيجيات التخطيط الضريبي المطابقة التي تستهدف تجنب الضريبة، التحول الى سياسة الاخير في الاول بدلا من الاول في الاول لتحديد تكلفة البضاعة المباعة وتسعير المخزون، بيع الاصول المالية أو المادية بخسارة تقل عن الوفر الضريبي الذي تحققه هذه الخسارة، زيادة نفقات البحوث والتطوير، زيادة النفقات الادارية أو العامة، زيادة التمويل بالاقتراض، ادارة الارباح بالاستحقاقات الاختيارية، الخ ( لمزيد من التفصيل حول هذه الاستراتيجيات راجع: Badertscher et al., 2018).

أي تؤثر على الربح الخاضع للضريبة ( وعاء الضريبة) دون الربح المحاسبي قبل الضرائب أو العكس، ومن ثم فهي تؤثر فقط على الفروق الضريبية الدائمة ( Hanlon and Heitzman, 2010; Badertscher et al., 2018).

كذلك من التحفظات الأخرى أيضاً على هذه الصيغة أنها لا تستطيع رصد التجنب الضريبي المقابل للحالات التي يكون فيها الدخل المحاسبي قبل الضريبة سالباً (خسارة)، كما تعاني أيضاً في هذه الحالة مما يسمى تحيز اقتطاع البيانات Data Truncation Bias عندما يكون الدخل قبل الضرائب سالباً، الأمر الذي ينتج عنه حاصل قسمة سالب، ومن ثم يجب افتراض أن المعدل يعادل الصفر لغرض اتمام التحليل، وبالطبع قد يؤثر ذلك على النتائج ويولد تفسيرات بديلة لها Alternative Explanations، حيث يفترض في هذه الحالة أن الشركات التي لديها الدخل قبل الضرائب سالباً أن التجنب الضريبي لديها يعادل الصفر، وبالطبع ليس هناك ما يضمن أن الشركات الخاسرة والتي لديها دخل محاسبي قبل الضرائب سالباً لا تمارس التجنب الضريبي، كما انه في هذه الحالة يصعب تمييز هذه الشركات عن غيرها والتي لديها تجنب ضريبي بالفعل يعادل الصفر بسبب عدم تبنيتها أي استراتيجيات للتخطيط الضريبي تستهدف تجنب الضريبة ( Henry and Sansing, 2018).

## 2/2- معدل الضريبة الفعلي الجاري Current ETR:

الصيغة الرياضية لهذا المعدل تكون على النحو الموضح في المعادلة رقم (2) التالية:

$$\text{معدل الضريبة الفعلي الجاري} = \frac{\text{مصرف الضرائب الجارية}}{\text{الدخل المحاسبي قبل الضرائب}} \quad (2)$$

وفقاً لهذه الصيغة يتحدد معدل الضريبة الفعلي الجاري بنسبة إجمالي مصروفات الضرائب الجارية أو الحالية التي تتحمل عبؤها المنشأة خلال الفترة المحاسبية إلى الدخل المحاسبي قبل الضريبة، وقد تم تطوير هذه الصيغة لإبراز العبء أو الالتزام الضريبي الفعلي الذي تتحمله المنشأة خلال الفترة المحاسبية بغض النظر عن كونه يخص أرباحها المحاسبية أم لا، فهو يضم الضريبة المؤجلة والتي تخص سنوات سابقة والمرحلة للسنة الحالية ضمن الالتزام الضريبي عن السنة موضع القياس، كما يستبعد الضرائب التي تخص الفترة المحاسبية الحالية والمؤجلة لسنوات قادمة، ومن ثم فهو يقصر البسط على الالتزام الضريبي الفعلي الذي تتحمل عبؤه الفترة المحاسبية الحالية بغض النظر عن توافر أساس الاستحقاق من عدمه فيه، ومن ثم فهو من منظور البعض يتفوق على معدل الضريبة

الفعلي المحاسبي من هذا الجانب، حيث يراعي تأثير تأجيل الضريبة على المعدل المقيس ( Salihu, et al., 2014 ).

وعلى الرغم من قدرة هذا المقياس على رصد تأثير الفروق الضريبية المؤجلة على معدل الضريبي الفعلي المقيس، أي يستطيع رصد أثر استراتيجيات التأجيل الضريبي على معدل الضريبة الفعلي ( التجنب الضريبي)، ومن ثم فهو يتغلب على احد التحفظات التي ترد على صيغة معدل الضريبة الفعلي المحاسبي الذي يستند إلى اساس الاستحقاق، إلا أنه لا يزال يعاني من باقي التحفظات، حيث إذا تم حسابه كمقياس سنوي فإنه قد يخضع لتقلبات سنوية كبيرة تبعاً لتقلب رقم الربح المحاسبي قبل الضرائب ومن ثم الربح الخاضع للضريبة عن الفترة، والذي لا يزال يشكل مكونة كبيرة مؤثرة على قيمة هذا المعدل، فضلاً عما يضيفه تفاوت الفروق الضريبية المؤجلة التي يأخذها في الحسبان وتحمل عبؤها الفترات الزمنية المختلفة من مزيد التقلبات على المعدل المقيس على أساس سنوي، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على قياس مستوى التجنب الضريبي الذي تمارسه المنشأة حيث يكون عرضه للتفاوت بشكل كبير من سنة لأخرى، وهو ما يؤدي إلى صعوبة وضع تصور عام حول مستوى التجنب الضريبي الذي تمارسه (Edosa and Izilin, 2019; Salihu, et al., 2014).

فضلاً عن ذلك هذه الصيغة وكما هو الحال في الصيغة السابقة لها لا تستطيع رصد تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبي المطابقة، أو بعبارة أخرى لا تستطيع قياس أو رصد التجنب الضريبي المطابق، ومن ثم فهي تقتصر فقط على قياس التجنب الضريبي غير المطابق الذي يؤثر على وعاء الضريبة دون الربح المحاسبي قبل الضرائب أو العكس ( Hanlon and Heitzman, 2010)، كذلك هذه الصيغة وكما هو الحال في الصيغة السابقة لها لا تستطيع رصد التجنب الضريبي المقابل للحالات التي يكون فيها الدخل المحاسبي قبل الضريبة سالباً (خسارة)، كما تعاني أيضاً عند إجراء أي تحليل وفقاً لها من تحيز اقتطاع البيانات وما يترتب عليه من تأثير على النتائج ووجود تفسيرات بديلة لها ( Henry and Sansing, 2018).

### 3/2- معدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية Cash Flow ETR:

الصيغة الرياضية لهذا المعدل تكون على النحو الموضح في المعادلة رقم (3) التالية:

$$\text{معدل الضريبة المقيس بالتدفقات النقدية} = \frac{\text{الضريبة النقدية المدفوعة}}{\text{التدفقات النقدية التشغيلية قبل الضرائب}} \dots (3)$$

تم تطوير هذه الصيغة لمعالجة مشكلة ادارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية التي تعاني منها الصيغتين السابقتين ( Lee et al., 2015 )، حيث يتم في هذه الصيغة استخدام صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة خلال الفترة المحاسبية في المقاملتحل محل الدخل المحاسبي قبل الضرائب، كذلك استخدام الضرائب النقدية المدفوعة في البسط لتحل محل مصروف الضرائب الذي يخص الفترة في الصيغة الاولى أو إجمالي الالتزام الضريبي الجاري في الصيغة الثانية، ويعمل ذلك على توحيد أسس قياس البسط والمقام بهذه الصيغة وفقاً للأساس النقدي، وهو ما يفيد في رصد تأثير ادارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية على المعدل المقيس ( Hanlon and Heitzman, 2010; Salihu et al., 2013 )، هذا ويتم الحصول على البيانات اللازمة لقياس هذا المعدل من قائمة التدفقات النقدية عن الفترة.

ويعد معدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية مقياساً حديثاً نسبياً ( Gebhart,2017 )، ويشير ( Hanlon and Heitzman, 2010 ) إلى أنه إلى جوار قدرة هذا المعدل على رصد التجنب الضريبي الناتج عن ادارة الأرباح من خلال الاستحقاقات بسبب اعتماده على التدفقات النقدية في البسط والمقام، فهو أيضاً يستطيع رصد جانباً من التجنب الضريبي المطابق بسبب عدم اعتماده في مقام العلاقة على الدخل المحاسبي قبل الضرائب، ومن ثم يمكنه رصد استراتيجيات التخطيط الضريبي المطابق التي تؤثر أنياً على الدخل الخاضع للضريبة ( وعاء الضريبة) والدخل المحاسبي قبل الضريبة دون أن يكون لها تأثير على التدفقات النقدية التشغيلية، وإن كان ذلك لا يعني قدرة هذا المعدل على رصد التجنب الضريبي المطابق بالكامل إلى جوار التجنب الضريبي غير المطابق، وذلك لأنه لا يستطيع رصد استراتيجيات التخطيط الضريبي المطابقة والتي تتطوي على تسريع النفقات أو تأجيل الإيرادات التي تؤثر على التدفق النقدي من العمليات أو التدفقات النقدية التشغيلية ( Badertscher et al., 2018 ).

علاوة على ذلك، وبغض النظر عن مسألة قدرة هذا المعدل على رصد التجنب الضريبي المطابق، فمن الممكن أيضاً أن يؤدي استخدام هذه الصيغة إلى تحيز اقتطاع البيانات الذي تعاني منه الصيغتين السابقتين، ويحدث ذلك عندما يكون صافي التدفق النقدي التشغيلي قبل الضرائب بالمقام سالباً، الأمر الذي ينتج عنه حاصل قسمة سالب، ومن ثم يجب افتراض أيضاً أن المعدل يعادل الصفر لغرض اتمام التحليل، وبالطبع قد يؤثر ذلك على النتائج ويولد تفسيرات بديلة لها، حيث يفترض في هذه الحالة ان الشركات التي لديها صافي تدفقات نقدية تشغيلية قبل الضرائب المدفوعة

سالبان التجنب الضريبي لديها يعادل الصفر، وهي الحالة التي يصعب تمييزها عن المنشآت التي لا تتبنى فعلياً أي استراتيجيات للتخطيط الضريبي تستهدف تجنب الضريبة ويكون لديها التجنب الضريبي يعادل بالفعل الصفر، كذلك قد يكون المعدل المقيس وفقاً لهذه الصيغة عرضة للتقلب من سنة لأخرى بفعل تقلب صافي التدفقات النقدية السنوية من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب وتفاوت الفروق الضريبية المؤجلة المدفوعة سنوياً، وهو ما قد ينعكس على مستوى التجنب الضريبي المقيس وفقاً له ووضع تصور عام حول ما تمارسه المنشأة من تجنب ضريبي ( Henry and Sansing,2018).

#### 4/2- معدل الضريبة الفعلي لقياس التجنب الضريبي المطابق وغير المطابق Conforming and Nonconforming Tax Avoidance ETR:

سبق التنويه سلفاً إلي أن كافة معدلات الضريبة الفعلية التي تستخدم عند قياسها في المقام الدخل المحاسبي قبل الضريبة يواجهها انتقاداً أساسياً هو عدم قدرتها على رصد التجنب الضريبي المطابق، والذي فيه تؤثر استراتيجيات التجنب الضريبي التي تتبعها الشركات على الدخل الخاضع للضريبة ( وعاء الضريبة) والدخل المحاسبي قبل الضرائب في آن واحد وبنفس القدر، الأمر الذي يجعل معدل الضريبة الفعلي المقيس لا يتأثر بهذه الاستراتيجيات، على سبيل المثال تعتمد زيادة تكاليف التمويل بالدين ( زيادة فوائد القروض)، والتحول من سياسة الأول في الأول إلي سياسة الأخير في الأول، الخ، مثل هذه الاستراتيجيات آثارها غير مرئية لمعدلات الضريبة الفعلية المحسوبة على أساس الدخل المحاسبي قبل الضرائب كمقام، ومن ثم يأتي قياس التجنب الضريبي أقل مما ينبغي، وبما لا يعكس حقيقة ما مارسته الشركة من تجنب ضريبي فعلي.

يلاحظ أيضاً - وكما اتضح سلفاً - أن المعدلات المحسوبة على أساس صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمقام تعاني هي الأخرى من عدم القدرة على رصد كامل التجنب الضريبي المطابق، وذلك بسبب عدم قدرتها على رصد أثر استراتيجيات التجنب الضريبي التي تركز على ادارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على المعدل المقيس، حيث تؤثر ادارة الأرباح الحقيقية على صافي التدفقات النقدية من العمليات، وهو ما يعني تأثر وعاء الضريبة والتدفقات التشغيلية في نفس الوقت بفعل هذه الاستراتيجيات، ومن ثم عدم قدرة المعدلات المحسوبة على أساس التدفقات النقدية التشغيلية في المقام على رصد اثر ادارة الأرباح الحقيقية على التجنب الضريبي المقيس.

هذا ومن المحاولات الهامة للتغلب على مشكلة قياس معدل الضريبة الفعلي بما يراعي قياس التجنب الضريبي المطابق وغير المطابق يعرض الباحث للمحاولة التي قدمتها دراسة ( Badertscher et

(al., 2018)، والتي تتولى قياس معدل الضريبة الفعلي باستخدام اجمالي الأصول بفترة ابطاء Lagged total Assets كمقام لصيغتها، والصيغة الرياضية لهذا المعدل تكون على النحو الموضح في المعادلة رقم (4) التالية:

$$\text{التجنب الضريبي المطابق وغير المطابق} = \frac{\text{الضريبة النقدية المدفوعة}}{\text{اجمالي الأصول أول الفترة}} \text{.....(4)}$$

تحاول هذه الصيغة التغلب على مشكلة عدم قدرة الصيغ السابقة على قياس معدل الضريبة الفعلي المطابق، ووفقاً لهذه الصيغة يتم رصد أثر استراتيجيات التجنب الضريبي المطابقة من خلال استبدال الدخل الضريبي وصافي التدفقات النقدية التشغيلية قبل الضرائب التي استخدمت كمقام في الصيغ السابقة بمقياس خاص بالميزانية بفترة ابطاء Lagged BalanceSheet Measure وهو اجمالي الأصول أول الفترة، وبموجب هذه الصيغة يتم استبعاد التأثير المتلازم الذي تحدثه استراتيجيات التجنب الضريبي المطابقة ( بما فيها استراتيجيات ادارة الأرباح الحقيقية) على وعاء الضريبة من ناحية والدخل المحاسبي أو صافي التدفقات النقدية التشغيلية قبل الضرائب من ناحية أخرى، ومن ثم يتم رصد التجنب الضريبي المطابق الناجم عنها بالكامل ضمن المعدل المقيس ( Badertscher et al., 2018 ).

وبالرغم من أن هذه الصيغة تستطيع قياس التجنب الضريبي المطابق وغير المطابق، كما أنها لا تعاني من مشكلة تحيز الاقتران التي تعاني منها الصيغ السابقة بفعل امكانية وجود قيمة سالبة للدخل أو صافي التدفقات النقدية التشغيلية قبل الضرائب، ولا يوجد احتمالية لوجود مثل هذه القيم السالبة في مقام هذه الصيغة وهو اجمالي الأصول، إلا أنه مع ذلك يواجه هذه الصيغة تحفظ أساسي يتمثل في وجود تفسير بديل لانخفاض معدل الضريبة الفعلي المحسوب وفقاً لها، وهو امكانية ايعاز الانخفاض في العبء الضريبي المقيس بمقتضاها إلى ضعف الأداء وليس لاستراتيجيات التجنب الضريبي التي تتبناها الشركات، وهو ما يترتب عليه انخفاض العبء الضريبي بسبب انخفاض الأرباح عن الفترة وليس بسبب ممارسة التجنب الضريبي، وهذا التحفظ يستدعي بالضرورة التفكير في آلية يمكنها استبعاد هذا التفسير البديل قبل الاعتماد على هذه الصيغة في قياس التجنب الضريبي<sup>4</sup>.

4 لمزيد من التفصيل حول هذه الصيغة لحساب معدل الضريبة الفعلي والمراحل المكتملة لها لعزل التجنب الضريبي المطابق عن التجنب الضريبي غير المطابق راجع ( Badertscher et al., 2018 ).

هذا بعد استعراض المقاييس البديلية المعتمدة على معدل الضريبة الفعلي في قياس التجنب الضريبي والمزايا والتحفيزات التي ترد على كل منها، يرى الباحث أن المفاضلة بينها يتعين أن تركز على توافر عدة معايير أهمها: مدى توافق المقياس مع مفهوم التجنب الضريبي الذي تبناه البحث، كذلك قدرة المقياس على رصد أكبر قدر من التجنب الضريبي المطابق وغير المطابق، وقدرته على تجنب مشكلة تحيز الاقتطاع الناجمة عن وجود قيم سالبة في مقام الصيغة الرياضية، وأيضاً قدرته على تجنب مشكلة وجود تقلبات عنيفة في مستوى التجنب الضريبي المقيس عبر السنوات، وأخيراً عدم وجود تفسيرات بديلة للنتائج التي يوفرها.

وبتطبيق هذه المعايير للمفاضلة على الصيغ البديلة لمعدل الضريبة الفعلي التي تم مناقشتها يلاحظ أن أفضل صيغة تتوافر فيها أكبر قدر من هذه المعايير على نحو تقريبي هي صيغة معدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية وفقاً للمعادلة رقم (3)، حيث تتوافق هذه الصيغة تماماً مع مفهوم التجنب الضريبي الذي تبناه البحث، والذي يركز على رصد مقدار الانخفاض في الالتزام الضريبي الصريح للشركة، وهو ما يحققه البسط في هذه الصيغة حيث يعبر عن الالتزام الضريبي الصريح الذي تحملته المنشأة ودفعته بالفعل عن الفترة المحاسبية، كذلك وبسبب اعتماد هذه الصيغة في مقامها على صافي التدفقات النقدية التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة، وليس الدخل المحاسبي قبل الضرائب فهي تستطيع أن ترصد التجنب الضريبي غير المطابق ومعظم التجنب الضريبي المطابق فيما عدا المتعلق منه بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

وفيما يتعلق بتحيز الاقتطاع الذي يمكن أن تواجهه هذه الصيغة بفعل امكانية وجود تدفقات تشغيلية قبل الضرائب سالبة في مقامها، فإنه يمكن استبعاد الحالات التي تحقق قيم سالبة لهذه التدفقات بدلاً من التعبير عن قيمة المعدل بالكامل في هذه الحالات بقيمة صفرية، كما أنه فيما يتعلق بتقلبات مستوى التجنب الضريبي المقيس وفقاً لها بفعل تقلب التدفقات النقدية التشغيلية والجانب المدفوع من الضرائب المؤجلة، فإنه يمكن الاعتماد على المتوسط الحسابي البسيط للمعدلات السنوية المقيسة بهذه الصيغة عبر السنوات التي يشملها التحليل للوقوف على تصور عام حول درجة ممارسة المنشأة للتجنب الضريبي، هذا وإذا ما تم تبني هذه المعالجات للمشكلات التي تواجه هذه الصيغة فإنها تصبح أكثر الصيغ المتاحة استيفاءً للمعيار الأخير أيضاً حيث تخفض التفسيرات البديلة لنتائج القياس إلي حدها الأدنى.

تأسيساً على ذلك سوف يعتمد الباحث بشكل اساسي على صيغة معدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية كمقياس اجرائي للتجنب الضريبي (المتغير التابع محل الدراسة في هذا البحث) على النحو الوارد في المعادلة رقم (3).

## القسم الثالث: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضية البحث

### أولاً: تحليل الدراسات السابقة:

من مراجعة الدراسات السابقة التي توافرت للباحث يتضح أن هناك من الادبيات من أيد وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، فقد اكدت دراسة (Omer et al.,1993) وجود مثل هذه العلاقة الايجابية مع استخدام خمسة تعريفات اجرائية مختلفة لقياس معدل الضريبة الفعلي، كذلك مع تضمين متغيرات ضابطة تتعلق بأثر الزمن والانتماء الصناعي، كما دعمت ذات النتيجة العديد من الدراسات الاخرى (راجع مثلاً: Wang et al., 2020; Dyreng et al., 2016; Higgins et al., 2015; Jaafar and Thomton, 2015; Klassen et al., 2014; Ariffin, 2012).

كذلك تولت دراسة (Belz et al., 2019) البعدية وباستخدام تحليل الانحدار التلوي- Meta Regression Analysis اجراء مراجعة كمية لعدد 32 دراسة أمريكية وفرت 178 مشاهدة، وتبين لها أن التحليل البعدي يدعم بالأدلة نظرية التكلفة السياسية على حساب نظرية القوة السياسية في بيئة الأعمال الامريكية، حيث تتواجد في الغالب العلاقة الموجبة بين الحجم ومعدل الضريبة الفعلي، كما تبين لها باستخدام عينة مقطعية مقارنة من الدراسات عددها 56 دراسة وفرت عدد 410 مشاهدة من دول مختلفة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية أن نظرية التكلفة السياسية هي المتواجدة أيضاً بشكل كبير في عينة الدراسات التي شملها التحليل البعدي.

على الطرف الآخر هناك دراسات اختبارية عديدة دعمت الاتجاه السالب للعلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي، وبذلك فهي تعمل في اتجاه تأييد نظرية القوة السياسية ودحض نظرية التكلفة السياسية منها على سبيل المثال دراسات كل من (Boone et al., 2013; Mills et al., 2012; Lee and Swenson, 2012; Dyreng et al., 2008; Gupta and Newberry, 1997; Porcano, 1986; Stickney and McGee, 1982).

إلى جوار الدراسات التي بحثت العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي ودعمت بشكل حاسم وجود أحد النظريتين هناك دراسات أخرى بحثت ذات العلاقة غير انها لم تصل لنتائج حاسمة

تدعم أي من النظريتين المتنافستين، بل أن بعضها لم يجد أي علاقة بين المتغيرين محل الدراسة، على سبيل المثال دراسة (Bao and Romeo, 2013) ايدت نظرية التكلفة السياسية في الشركات كبيرة الحجم التي بحثتها، وذلك فيما عدا نسبة 5% منها كانت تخص الشركات الأكبر حجماً على الإطلاق حيث تبين أنها أيدت نظرية القوة السياسية. كذلك دراسة (Nicodème, 2007) انتهت إلى نتائج غير حاسمة بشأن اتجاه العلاقة أو النظرية السائدة في الشركات الأوروبية كبيرة الحجم، فوفقاً لعينة شملت 21 دولة بالاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1992- 2004) تبين وجود علاقة سالبة بما يدعم تواجد نظرية القوة السياسية حال استخدام عدد العاملين كمقياس اجرائي يعبر عن حجم الشركة، في حين جاءت العلاقة موجبة بما يدعم نظرية التكلفة السياسية حال استخدام اجمالي الأصول كمقياس اجرائي للتعبير عنه، وهو ما يدعم اختلاف وتضارب نتائج العلاقة باختلاف التعريف الاجرائي للمتغير المستقل او التابع.

وفي ذات السياق اختبرت دراسة (Holland, 1998) ذات العلاقة عبر فترة زمنية امتدت إلى 26 عاماً (1968- 1993) جاءت النتائج خلالها لتشير إلى وجود هذه العلاقة سالبة خلال اربع سنوات فقط (1978 - 1981) من هذه الفترة الطويلة، وعدم وجودها على الإطلاق خلال باقي السنوات الخاضعة للدراسة، وهو ما قد يثير تساؤل حول ما اذا كانت هناك ظروف أو عوامل محددة هي التي اثرت في تواجد هذه العلاقة أو محت وجودها خلال اجزاء من الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة. ايضاً دراسة (Kern and Morris, 1992) بحثت تأثير اصدار قانون الاصلاح الضريبي الامريكي Tax Reform Act والذي صدر عام 1986 (وتضمن تعديلات جوهرية على النظام الضريبي الامريكي) على نتائج هذه العلاقة، وقد تبين امكان تكرار ذات النتائج Replicate التي توصل لها (Zimmerman, 1983) والتي تدعم نظرية التكلفة السياسية، وأيضاً التي توصل لها (Porcano, 1986) والتي تدعم نظرية القوة السياسية، وذلك عند استخدام مشاهدات تتعلق بالفترة السابقة على اصدار هذا القانون (اي قبل عام 1986)، في حين لم يتسنى ذلك عند استخدام مشاهدات تتعلق بالفترة اللاحقة على اصدار هذا القانون، حيث لم يلاحظ اي فروق نظامية في العبء الضريبي بين الشركات الصغيرة وكبيرة الحجم ومن ثم لم يكن هناك تأييد لأي من النظريتين خلال هذه الفترة اللاحقة.

هذا والموقف لا يختلف كثيراً فيما يتعلق بنتائج الدراسات السابقة التي فحصت ذات العلاقة في بيئة الأعمال المصرية، فقد جاءت النتائج متضاربة بينها إلى حد بعيد أيضاً، وعلى نفس النحو الذي

سارت عليه في هذا الصدد نتائج الدراسات التي تمت على بيانات أجنبية، فمراجعة جانب من الدراسات الاختبارية التي تمت على بيئة الأعمال المصرية، وبالتحديد تلك التي تمت على شركات مساهمة غير مالية مدرجة بسوق رأس المال المصري خلال فترات دراسة متقاربة، واستخدمت حجم الشركة كمتغير مستقل أساسي أو متغير ضابط وبحثت علاقته بالتجنب الضريبي كمتغير تابع، تبين للباحث أن بعضها جاءت نتائجها لتشير إلي وجود علاقة طردية بين المتغيرين بما يدعم تواجد نظرية القوة السياسية، والبعض الآخر جاءت نتائجها لتشير إلي وجود علاقة عكسية بينهما بما يدعم تواجد نظرية التكلفة السياسية في البيئة المصرية، أما البعض الثالث فلم يجد اي علاقة بين المتغيرين على الاطلاق وهو ما يعني عدم وجود احد النظريتين المتنافستين لتدعيم العلاقة في البيئة المصرية، وذلك على النحو المبين فيما يلي:

فقد بحثت دراسة (ابو سالم، 2020) العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية بشكل أساسي، وذلك بالتركيز على عينة قوامها 88 شركة من شركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة ( 2013- 2018) تنتمي إلي أربعة عشرة قطاعاً اقتصادياً غير مالياً، وفرت هذه العينة عدد مشاهدات قدره 473 مشاهدة، وقد استخدمت ثلاثة مقاييس اجرائية لحجم الشركة ( المتغير المستقل)، كما استخدمت مقياسين بديلين لمعدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي للتجنب الضريبي (المتغير التابع)<sup>5</sup>، وذلك للتحقق من مدى صمود النتائج أمام تعدد التعريفات الاجرائية للمتغير المستقل والتابع موضع الدراسة، وتوصلت نتائجها إلي وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وتجنبها الضريبي مما يعني أن شركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق رأس المال المصري تزداد فيها ممارسات التجنب الضريبي كلما ازداد حجمها، وهو ما يدعم أيضاً سيادة نظرية القوة السياسية على حساب نظرية التكلفة السياسية في بيئة الأعمال المصرية.

كذلك دراسة (Al-Adwey, 2022) والتي تمت على بيئة الأعمال المصرية دعمت نتائجها أيضاً وجود علاقة طردية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، فقد استهدفت هذه الدراسة في الاساس تقييم المحددات الرئيسية لممارسات التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية خلال الفترة (2015 – 2018) واستعانت بعينة تضمن تعدد مشاهدات قدره 672 شركة/ سنة لشركات مساهمة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية، واطهرت نتائجها أن ممارسات التجنب الضريبي في مصر هي دالة

---

<sup>5</sup>تولت هذه الدراسة قياس حجم الشركة ( المتغير المستقل) باستخدام ثلاثة مقاييس اجرائية بديلة هي القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، وإجمالي الأصول بالقيمة السوقية، وإجمالي الإيرادات، في حين استخدمت معدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي للتجنب الضريبي، حيث استخدمت صيغتين بديلتين لقياسه أيضاً: الأولى هي صيغة معدل الضريبة الفعلي المحاسبي ( مصروف ضرائب الدخل مقسوماً على صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب)، اما الصيغة الثانية فهي صيغة معدل الضريبة الفعلي الجاري (مصروف ضريبة الدخل الحالية مضافاً إليه أو مطروحاً منه ضريبة الدخل المؤجلة مقسوماً على صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب)، هذا وقد جاءت نتائج كافة الصيغ البديلة سواء للمتغير المستقل أو التابع متسقة فيما يتعلق بعلاقة حجم الشركة بالتجنب الضريبي في هذه الدراسة (لمزيد من التفصيل راجع: ابو سالم، 2020).

في مجموعة من المحددات الخاصة بالشركة، وهي الضائقة المالية والربحية والحجم وفرص النمو على وجه التحديد، وان هناك علاقة طردية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

وفي الاتجاه المضاد هناك دراسات اخرى أيدت وجود العلاقة العكسية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي فمثلاً هناك دراسة (Deef et al., 2021) والتي تمت على بيئة الأعمال المصرية واستهدفت في الاساس استكشاف تأثير الملكية الإدارية والملكية الأجنبية على مستوى التجنب الضريبي في مصر، وذلك باستخدام معدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي للتجنب الضريبي، حيث تم اختبار مدى وجود هذا التأثير على عدد 69 شركة من أصل 100 شركة مساهمة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية باستخدام عينة غرضية خلال الفترة (2015-2019)، وقد استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة من بينها حجم الشركة مقيساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (وهو ما يعني الباحث)، وقد أشارت النتائج في جانب منها إلي وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي الذي تمارسه الشركات المصرية، وهو ما يدعم سيادة نظرية التكلفة السياسية على حساب نظرية القوة السياسية في بيئة الأعمال المصرية خلال فترة الدراسة. وقد دعمت ذات النتيجة دراسة (الباز، 2021) والتي اجريت على عدد 114 شركة مساهمة غير المالية مسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة (2015 – 2019) وفرت عدد مشاهدات قدره 570 مشاهدة، واستهدفت في الاساس بحث محددات التجنب الضريبي في البيئة المصرية، كما تولت ايضاً دراسة اثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة. وقد جاء نتائجه مؤيدة لوجود علاقة عكسية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

وفي اتجاه ثالث لا يدعم اي من النظريتين المتنافستين في علاقة حجم الشركة بالتجنب الضريبي توجد دراسة (عيسى، 2015) التي اجريت ايضاً على بيئة الأعمال المصرية، والتي استهدفت في الاساس قياس تأثير حوكمة الشركات على التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، وذلك من خلال فحص عينة من الشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية عددها 50 شركة خلال الفترة (2006-2010) وفرت 189 مشاهدة، وقد جاءت النتائج لتشير في الجانب الذي يهتم البحث إلي عدم وجود علاقة بين المتغير الضابط حجم الشركة مقيساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول والمتغير التابع التجنب الضريبي مقيساً بمعدل الضريبة الفعلي المحاسبي والجاري، وهذا يعني أن بيئة الأعمال المصرية لا تدعم اي من نظريتي التكلفة السياسية والقوة السياسية خلال الفترة موضع الدراسة والتي سبقت ثورة 25 يناير مباشرة.

كذلك وتمشياً مع هذا الاتجاه الثالث لنتائج الدراسات المصرية الذي لم يدعم اي من النظريتين المتنافستين توجد دراسة (ابو زيد وآخرون، 2020) التي اجريت ايضاً على بيئة الأعمال المصرية،

والتي استهدفت في الأساس قياس أثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي، وذلك من خلال فحص عينة من الشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية عددها 39 شركة خلال الفترة (2012- 2017) وفرت 107 مشاهدة، وجاءت النتائج لتشير في الجانب الذي يهتم البحث إلي عدم وجود علاقة بين المتغير الضابط حجم الشركة مقيساً بلوغاريتم إجمالي الأصول والمتغير التابع التجنب الضريبي مقيساً بالفروق الضريبية الدفترية<sup>6</sup> كمقياس طردي للتجنب الضريبي، وهذا يعني أن بيئة الأعمال المصرية لا تدعم أي من نظرتي التكلفة السياسية والقوة السياسية خلال الفترة موضع الدراسة.

وفي نفس الاتجاه المحايد الذي لا يدعم أي من النظريتين المتنافستين توجد دراسة (الركابي، 2022) التي أجريت أيضاً على البيئة المصرية، والتي استهدفت في الأساس قياس أثر انماط هيكل الملكية على سلوك التجنب الضريبي في مصر، وذلك من خلال فحص عينة من الشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية عددها 136 شركة خلال الفترة (2016- 2020) وفرت عدد مشاهدات قدره 527 مشاهدة، وجاءت نتائجها لتشير في الجانب الذي يهتم البحث إلي عدم وجود علاقة بين المتغير الضابط حجم الشركة مقيساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول والمتغير التابع التجنب الضريبي مقيساً بمعدل الضريبة الفعلي المحسوب على أساس مصروف الضريبة الحالية والمؤجلة إلي صافي الدخل قبل الضرائب والعناصر الاستثنائية<sup>7</sup>، وهذا يعني أن بيئة الأعمال المصرية لا تدعم أي من نظرتي التكلفة السياسية والقوة السياسية خلال الفترة موضع الدراسة فيما يتعلق بعلاقة حجم الشركة بالتجنب الضريبي.

أيضاً في نفس الاتجاه المحايد غير المدعم لكلا النظريتين المتنافستين توجد دراسة (الإسداوي وسليم، 2021) التي استهدفت في الأساس قياس أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية<sup>8</sup> على التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وذلك من خلال فحص عينة من الشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية عددها 60 شركة تنتمي إلي ثماني قطاعات اقتصادية خلال الفترة (2009- 2016) وفرت عدد مشاهدات قدره 366 مشاهدة، وجاءت نتائجها لتشير في الجانب الذي يهتم البحث

<sup>6</sup> استخدمت الفروق الضريبية الدفترية في هذه الدراسة كمقياس طردي لقياس مستوى التجنب الضريبي، وتحسب هذه الفروق وفقاً لهذه الدراسة بالفروق بين الدخل قبل الضريبة والدخل المتوقع قبل الضريبة وهذا الأخير يعادل ( مصروف الضرائب بقائمة الدخل ÷ معدل الضريبة القانوني) ( لمزيد من التفصيل راجع: ابو زيد وآخرون ، 2020).

<sup>7</sup> استخدمت الدراسة أيضاً لأغراض تحليل الحساسية قياس بديل للتجنب الضريبي على أساس معدل الضريبة الفعلي المحسوب بنسبة الضرائب النقدية المدفوعة الي صافي الدخل قبل الضرائب والعناصر الاستثنائية، وتجدر الإشارة الي ان النتائج فيما يتعلق باثر حجم الشركة كمتغير ضابط وكذلك اثر نسبة الملكية الحكومية على التجنب الضريبي المقيس بالصيغتين البديلتين جاءت متوافقة ولم تتأثر باختلاف المقاييس الاجرائية للتجنب الضريبي (الركابي، 2022).

<sup>8</sup> حيث تم التركيز في هذه الدراسة عند فحص هيكل الملكية على ثلاثة عناصر فقط هي: الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية وتركز الملكية ( راجع : الإسداوي وسليم، 2021).

إلى عدم وجود علاقة بين المتغير الضابط حجم الشركة مقيساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول والمتغير التابع التجنب الضريبي مقيساً بالفرق بين معدل الضريبة الفعلي ومعدل الضريبة الاسمي، وهو ما يعنياً أيضاً ان بيئة الأعمال المصرية لا تدعم اي من نظريتي التكلفة السياسية والقوة السياسية خلال الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة فيما يتعلق بعلاقة حجم الشركة بالتجنب الضريبي.

يلاحظ مما سبق أن هناك أيضاً تضارب في نتائج الدراسات الامبريقية التي اجريت على بيئة الأعمال المصرية والتي فحصت العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي وقد استخدمت تقريباً ذات المقاييس الاجرائية للمتغير المستقل والتابع للعلاقة، كما ركزت على نفس مجتمع الدراسة وهو شركات المساهمة غير المالية المدرجة في البورصة المصرية، وأيضاً ركزت على نفس فترة الدراسة تقريباً (فيما عدا استثناءات محدودة) وهي فترة استقرار اقتصادي وسياسي في مصر حيث تقع معظمها في الفترة (2013-2019)، وهذا الأمر يثير التساؤل حول اسباب تضارب نتائج هذه الدراسات والتي درست ذات العلاقة خلال نفس الفترة تقريباً وعلى نفس بيئة الأعمال المصرية وبالتركيز على ذات عينة البحث ومع ذلك جاءت نتائجها متباينة إلى حد كبير.

وفي محاولة لتفسير أسباب تضارب نتائج الدراسات السابقة والتي تمت في بيئات اجنبية وركزت على بحث العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي مقيساً بمعدل الضريبة الفعلي أوضحت دراسة ( Belz et al., 2019 ) البعدية أن العوامل التي قد تكون مصادر محتملة للاختلاف والتحيز لأحد النظريتين المتنافستين ( التكلفة السياسية والقوة السياسية) في الدراسات الامبريقية السابقة إنما تعود في الاساس للعوامل السائدة في الاقتصاد والتي تتعلق بمستوى الشفافية والوعي الثقافي ودرجة الفساد السائدة في المجتمع إلى جوار التشريعات المنظمة ودرجة التدقيق للتعاملات الضريبية ودرجة الزامها، وهذه العوامل هي التي ترجح من منظور هذه الدراسة سيادة نظرية من النظريتين المتنافستين على حساب الاخرى في التأثير على اتجاه العلاقة بين الحجم ومعدل الضريبة الفعلي، ومن ثم تفسر تضارب نتائج الدراسات السابقة المتعلقة باتجاه هذه العلاقة.

وفي اتجاه آخر لتفسير أسباب تضارب النتائج اتجهت بعض الدراسات إلى ادخال متغيرات منظمة وبحث تأثيرها على العلاقة بين حجم الشركة مقيساً باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول والتجنب الضريبي مقيساً بمعدل الضريبة الفعلي، فعلى سبيل المثال دراسة (Wu et al., 2012) فحصت عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة الصينية عدد مشاهدتها 5675 مشاهدة خلال الفترة (1993-2006) ووجدت أن تأييد اي من النظريتين في الشركات الصينية التي بحثتها يتوقف على نمط الملكية، فقد وجدت ان حجم الشركة يرتبط بشكل إيجابي بمعدلات الضرائب الفعلية للشركات الخاضعة لسيطرة القطاع الخاص، بينما ترتبط هذه المعدلات بشكل سلبي بالشركات التي

تسيطر عليها الدولة، وهو ما يعني أن نظرية التكلفة السياسية تشرح العلاقة بين الحجم ومعدل الضريبة الفعلي للشركات التي يسيطر عليها القطاع الخاص، بينما تشرح نظرية القوة السياسية هذه العلاقة للشركات التي تسيطر عليها الدولة، هو ما يعني ضمناً ان الملكية الحكومية يمكن أن تتدخل كمتغير منظم للعلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي ويمكنها أن ترجح تواجد نظرية القوة السياسية على حساب نظرية التكلفة السياسية في هذه العلاقة.

كذلك استهدفت دراسة (Amah et al., 2022) تقديم دليل اختبار يحول مدى وجود تأثير لحجم الشركة على التجنب الضريبي مع تحديد هل هناك دور منظم لإدارة الأرباح في هذه العلاقة، ووفقاً لها تركز مجتمع الدراسة في شركات قطاع المطاعم والفنادق والسياحة والنقل المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة (2013-2019)، وقد استعانت بعينة تضمنت 80 شركة، وقد جاءتالنتائج لتشير إلي أن حجم الشركة لا يؤثر على التجنب الضريبي، وأن لإدارة الأرباح دور منظم لهذه العلاقة من خلال تفاعلها مع حجم الشركة في التأثير على التجنب الضريبي، حيث يمكن للشركات كبيرة الحجم إدارة الأرباح باستخدام طرق محاسبية من شأنها أن تقلل من دخلها، ومن ثم تقلل الالتزامات الضريبية التي تتحملها.

أما فيما يتعلق بالاستخدام الصريح للمتغير المنظم المعني به البحث الحالي فلا يوجد في حدود علم الباحث سوى أشارات محدودة لإمكانية استخدام نسبة الملكية الحكومية كمتغير منظم للعلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (راجع مثلاً : أبو سالم، 2020؛ Wu et al., 2020؛ Wang et al., 2020؛ al., 2012)، وأن كان هناك من الدراسات من حاول الربط بين نسبة الملكية الحكومية بشكل صريح أو ضمني والتجنب الضريبي (راجع مثلاً: عيسى، 2015؛ الركابي، 2022؛ الباز، 2021؛ Chow et al., 2022).

من استعراض الدراسات السابقة التي تمت في بيئات أجنبية وكذلك التي تمت في البيئة المصرية، والتي توافرت للباحث وتناولت العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي والمتغيرات المتداخلة معها يتبين ما يلي:

- هناك تضارب قائم وملحوظ بين نتائج الدراسات السابقة التي تناولت اختبار العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي للتجنب الضريبي، وهذا التضارب قائم من حيث وجود علاقة بين المتغيرين أو عدم وجودها، واتجاه وقوة العلاقة حال تواجدها.
- هناك درجة كبيرة من الغموض المحيط بنتائج العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي وبأسباب تقلبها عبر الزمن على مستوى بيئة التطبيق الواحدة، وكذلك اسباب تضاربها على مستوى البيئة المصرية حال بحثها على نفس عينة الشركات ونفس الفترة الزمنية للدراسة تقريباً.

- قد يرجع تضارب نتائج العلاقة الأساسية إلى وجود متغيرات منظمة لهذه العلاقة تعمل على ترجيح نظرية من النظريتين المتنافستين على حساب الأخرى. وبالرغم من محاولات الدراسات السابقة لضم متغيرات منظمة للعلاقة كإدارة الأرباح وانماط الملكية والمسئولية الاجتماعية وغيرها، إلا أن معظم الدراسات السابقة (في حدود ما توفر للباحث) لم تجري بشكل صريح دراسة مستقلة تستهدف بحث تأثير نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وهو ما يمثل الفجوة البحثية التي يستهدف البحث الحالي تغطيتها.

### ثانياً: اشتقاق فرضية البحث:

من المتوقع ان تدعم نسبة الملكية الحكومية الكبيرة حال تواجدها نظرية القوة السياسية على حساب نظرية التكلفة السياسية لما توفره من روابط سياسية للمنشأة قد تمكنها من تخفيض التزامها الضريبي الصريح (أو زيادة مستوى التجنب الضريبي)، حيث يتوقع أن تعمل الروابط السياسية التي توفرها الملكية الحكومية بالشركة (مع بقاء كافة العوامل الأخرى على حالها) على توفير الحماية الضريبية لها وتقليل مخاطر اكتشاف ملاحقتها الضريبية، كما قد تساعدها في استحوادها على معلومات تتعلق بالتغييرات المستقبلية في القوانين واللوائح الضريبية وتوقيت تنفيذها، وتوفير فرص أكبر للتمويل بالدين مع عدم الحاجة لزيادة الشفافية المالية، وكذلك انخفاض التكاليف السياسية المرتبطة بتعديدها الضريبي، مع ميل أكثر لتحملها مخاطر أعلى (Kim and Zhang, 2016; Faccio, 2006; Lin et al., 2020)، ومن ثم تعمل نسبة الملكية الحكومية المتزايدة على تزايد فرص تواجد العلاقة الطردية بين حجم الشركة مرجحاً بنسبة الملكية الحكومية (متغير التفاعل) والتجنب الضريبي.

هذا ويرد على التبرير النظري السابق والذي يدعم العلاقة الطردية حجة نظرية في الاتجاه المضاد حيث تدعم وجود علاقة عكسية بين نسبة الملكية الحكومية والتجنب الضريبي، وذلك حتى في ظل سيادة العوامل المدعمة لنظرية القوة السياسية في الاقتصاد، وتتمثل في أن مديري الشركات التي تسيطر عليها الحكومة (التي بها نسبة ملكية حكومية مرتفعة تمكنها من السيطرة على الشركة) لديهم حوافز كافية لعدم تبني أي استراتيجيات تخطيط ضريبي من شأنها تجنب الضريبة أو التهرب منها، فعلى سبيل المثال تدعم دراسات عديدة (مثلاً: Bradshaw et al., 2019; Tang and Firth, 2011; Shevlin et al., 2012; Chan et al., 2013) أن هؤلاء المديرين لديهم حافز قوي لاتخاذ قرارات ضريبية لصالح الحكومة بدلاً من تعظيم مصالح المستثمرين لأنهم يعينون ويقيمون من قبل الحكومة، ومن ثم يكونون في الغالب حريصين على حماية الإيرادات الحكومية من خلال عدم تبني أي استراتيجيات تخطيط ضريبي من شأنها تجنب الضريبة، لأن مثل هذا

الاستراتيجيات ستزيد من أرباح ما بعد الضرائب والتي تعود بالفائدة والنفع على مساهمي الأقلية على حساب الحكومة، ومن ثم يدعم هذا التبرير الاتجاه السالب للعلاقة بين نسبة الملكية الحكومية المرجحة بحجم الشركة (متغير التفاعل) والتجنب الضريبي.

ومع ذلك هناك من الدراسات ما يدعم وجهة نظر أو حجة مضادة لهذا التبرير تستند إلى نظرية الوكالة والسلوك الانتهازي للمدير (Tang, 2016; Chan et al., 2016; Tang et al., 2017; Lo et al., 2010) حيث يرون انه عندما تكون الملكية الحكومية مسيطرة على الشركة أن المديرين يكون لديهم أيضاً حوافز لتبني استراتيجيات تخطيط ضريبي تؤدي إلى تجنب الضرائب، وذلك لتعظيم موارد الشركة الخاضعة لسيطرتهم وتسهيل مصادرة هذه الموارد من مساهمي الأقلية، وهو ما يعني أن العلاقة بين نسبة الملكية الحكومية في هذه الحالة والتجنب الضريبي ستكون طردية، ومن ثم يدعم هذا التبرير الاتجاه الموجب للعلاقة بين نسبة الملكية الحكومية المرجحة بحجم الشركة (متغير التفاعل) والتجنب الضريبي.

تأسيساً على هذا الأساس النظري، والذي يتيح تفسيرين نظريين للاتجاهين المتضادين الموجب والسالب لمتغير التفاعل (حجم الشركة مرجحاً بنسبة الملكية الحكومية) في تأثيره على التجنب الضريبي، فإن الباحث يرى صياغة فرضية البحث لتأثير المتغير المنظم الملكية الحكومية على العلاقة الأساسية في صيغة العدم على النحو التالي:

**الفرضية البحثية:** "لا يوجد تأثير للملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة غير المالية المصرية خلال الفترة (2014-2021)".

#### القسم الرابع: الدراسة الاختبارية

##### أولاً : تصميم الدراسة الاختبارية

يعرض الباحث في هذه الجزئية تباعاً للنموذج الذي تستند إليها الدراسة الاختبارية ومتغيرات الدراسة وتعريفاتها الاجرائية ومجتمع وعينة وفترة الدراسة واسلوب ومصادر جمع البيانات، وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

##### 1- نموذج الدراسة:

يستخدم لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها البحثية نموذج الانحدار التالي:

معدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية = ب0 + ب1 حجم الشركة رز + ب2 الملكية الحكومية رز + ب3 تفاعل (حجم الشركة رز × الملكية الحكومية رز) + ب كالمتغيرات الضابطة ك رز + الخطأ العشوائي رز.....(5)

حيث أن:

ب0: ثابت معادلة الانحدار

ب1،2،3: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة حجم الشركة، والملكية الحكومية، والتفاعل على الترتيب.

ب ك: معاملات المتغيرات الضابطة حيث (ك = 1، 2، ...، 19) حيث يمثل المتغيرات الضابطة

عدد 19 متغيراً يخص المتغير الضابط الانتماء الصناعي منها عدد 14 متغيراً وهمياً تنوب

عنه، أما الخمسة الباقية فتخص المتغيرات الضابطة الأساسية الأخرى وهي: الربحية، فرص

النمو، الرافعة المالية، هيكل الأصول بالشركة، تأثير الأزمات.

ر: رمز يشير إلى الشركة موضع القياس (حيث  $r = 1, 2, \dots, n$ )

ز: رمز يشير إلى السنة موضع القياس (حيث  $z = 1, 2, \dots, t$ )

## 2- التعريف الاجرائي للمتغيرات:

### 1/2- المتغير التابع:

يتم قياس المتغير التابع باستخدام صيغة معدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية وفقاً للمعادلة رقم (3)، وكما هو الحال في دراسة (ابو سالم، 2020) سوف يتم تقييد نتائج قياس المعدل المقيس بحيث تقع بين (صفر - 100%) وذلك من خلال معالجة المشاهدات التي تشملها العينة ولا تحقق هذا الشرط لوجود قيم سالبة في البسط بوضع قيمة المعدل المقيس مساوية للصفر، مع استبعاد المشاهدة بالكامل إذا كانت تحقق قيم صفرية أو سالبة في المقام.

### 2/2- المتغير المستقل:

يتم قياس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.

### 3/2- المتغير المنظم:

● الملكية الحكومية: ويتم قياسه اجرائياً كمتغير نسبي Ratio Variable بتحديد نسبة الملكية الحكومية الفعلية في أسهم الشركة، وذلك بقسمة نسبة الاسهم المملوكة لمؤسسات حكومية على إجمالي أسهم الشركة.

### ● 4/2- المتغيرات الضابطة:

ويتم قياسها اجرائياً على النحو التالي:

الربحية: وتقاس بنسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول بالميزانية للشركة ر في نهاية الفترة ز.

**فرص النمو:** وتقاس بمعدل نمو المبيعات للشركة في نهاية الفترة ز [ حيث: معدل نمو المبيعات = (مبيعات السنة ز - مبيعات السنة ز - 1) ÷ مبيعات السنة ز - 1 ] .

**الرافعة المالية:** وتقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بالميزانية للشركة ر في نهاية الفترة ز.

**هيكل الأصول بالشركة:** ويقاس بنسبة الأصول الثابتة القابلة للإهلاك إلى إجمالي الأصول بالميزانية للشركة ر في نهاية الفترة ز.

**تأثير الأزمات:** وهو متغير وهمي يأخذ قيمة واحد صحيح خلال سنوات الأزمات الاقتصادية (2019-2021) وصفر خلال سنوات فترة الاستقرار الخالية من أي أزمات في مصر (2014-2018) وذلك لأي شركة ر في نهاية الفترة ز تشملها العينة.

**الانتماء الصناعي للشركة:** ويمثل في النموذج بعدد 14 متغيراً وهمياً كما سبق التنويه يأخذ كل منها قيمة واحد صحيح حال انتماء الشركة لأحد القطاعات الممثلة بالنموذج، وصفر حال عدم انتمائها إليه.

### 3- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية، حيث يتم استبعاد المؤسسات المالية بما تشمله من بنوك وشركات تأمين وصناديق استثمار حيث أن لها طبيعة وقوانين خاصة تحكمها تستدعي دراستها بشكل مستقل في بحوث مستقبلية. في حين تتمثل عينة الدراسة في جميع شركات المساهمة غير المالية التي يتوافر عنها بيانات كاملة خلال فترة الدراسة تكفي لإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة في ضوء القيود المحددة سلفاً، وقد بلغت العينة بالفعل 119 شركة تنتمي لعدد 14 قطاعاً نوعياً وفرت مشاهدات صالحة لتشغيل قدرها 627 شركة/سنة.

### 4- فترة الدراسة:

فترة الدراسة التي تختبر خلالها فرضية البحث هي (2014-2021) وتتضمن هذه الفترة قسمين أساسيين، القسم الأول يشمل عدد خمس سنوات من سنة 2014 وحتى سنة 2018 وهي تمثل فترة استقرار اقتصادي تام في مصر، فهي بعيدة عن أي أزمات أو ثورات وتوابعها من فترات انتقالية والتي استمرت حتى نهاية سنة 2013، أما القسم الثاني فيشمل ثلاث سنوات من سنة 2019 وحتى سنة 2021، وتمثل فترة الأزمات التي واجهتها مصر والعالم بسبب انتشار وباء كورونا والذي ظهرت بوادره في عام 2019 واعتقته الحرب الروسية الأوكرانية دون أي فواصل زمنية

والتي مازالت مستمرة حتى وقت الانتهاء من الدراسة الحالية، وغني عن البيان تأثير هذه الفترة على الحياة الاقتصادية على مستوى مصر والعالم أجمع.

## 5- أسلوب ومصادر جمع البيانات:

تضم عينة الدراسة كافة الشركات التي تتوافر عنها بيانات بمجتمع الدراسة خلال الفترة المحددة، وسوف يستخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى في جمع البيانات اللازمة من المصادر المختلفة التي تتيح هذه البيانات بما فيها المواقع الالكترونية لشركات العينة، وموقع البورصة المصرية، وموقع مباشر مصر، الخ.

## ثانياً: اختبار الفرضيات وتحليل ومناقشة النتائج:

ابتداءً ينبغي التنويه إلي أنه تم استخدام الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في اجراء التحليل الإحصائي الخاص بالدراسة، وقبل المضي قدما في تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضية البحث ينبغي التنويه إلي أن جدول رقم (1) يعرض للإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة من حيث الحد الأدنى والأقصى والوسط الحسابي والانحراف المعياري لقيمة كل متغير شمله نموذج الدراسة، هذه الإحصائيات تعطي فكرة أولية عن كافة المتغيرات، ويهنا هنا أن متغير معدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية حيث بلغ متوسطه 0.2132 وانحرافه المعياري 0.2404 مما يعني أن الالتزام الضريبي الصريح لشركات العينة في المتوسط حوالي 21.32% من صافي التدفقات النقدية التشغيلية قبل الضريبة المدفوعة، وفيما يتعلق بمعقولية قيم المتغيرات التي تم تشغيلها بالنموذج، فقد جاءت جميعها من حيث الحد الأدنى والأقصى في نطاق الحدود المسموح بها وفقاً لتعريفها الاجرائي.

جدول رقم (1)  
الاحصائيات الوصفية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
معدل الضريبة بالتدفقات النقدية	627	.00	1.00	.2132	.24042
حجم الشركة	627	17.30	25.12	20.6387	1.48274
الملكية الحكومية	627	.00	.96	.1795	.26588
تفاعل الحكومية مع الحجم	627	0	20	3.77	5.618
الربحية	627	-.48-	.48	.0942	.11261
فرص النمو	627	-497.01-	421.15	14.0448	55.42763
الرافعة	627	.00	.99	.4003	.21648
هيكل الأصول	627	.00	.96	.2155	.19382
تأثير الازمات	627	0	1	.36	.480
قطاع الكيماويات	627	0	1	.16	.363
قطاع الموارد الاساسية	627	0	1	.09	.285
المنتجات الصناعية والخدمات	627	0	1	.04	.196
قطاع الرعاية الصحية	627	0	1	.10	.299
قطاع المنتجات المنزلية	627	0	1	.12	.323
قطاع البناء والتشييد	627	0	1	.08	.266
قطاع العقارات	627	0	1	.13	.337
قطاع التوزيع والتجزئة	627	0	1	.11	.311
قطاع السياحة والترفيه	627	0	1	.04	.207
قطاع الغاز والبتترول	627	0	1	.08	.266
قطاع التكنولوجيا	627	0	1	.01	.105
قطاع الاتصالات	627	0	1	.02	.125
قطاع المرافق	627	0	1	.03	.163
فرص النمو	627	0	1	.01	.080
Z حجم الشركة	627	-2.25-	3.02	.0000	1.00000
Z الملكية الحكومية	627	-.68-	2.94	.0000	1.00000
Z تفاعل الحكومية والحجم	627	-2.17-	3.41	.1787	.81578
Valid N (listwise)	627				

فيما يتعلق بنتائج التشغيل الاحصائي لنموذج الانحدار المتعدد فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1- تم التحقق من خلو النموذج من المشكلات التي تواجه عادة نماذج الانحدار المتعدد وهي مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation حيث بلغت قيمة معامل Durbin-Watson 1.286 ، وذلك على النحو الموضح بالعمود الاخير بجدول رقم (2) بعد معالجة المشكلات التي كانت قائمة في هذا الجانب، من ناحية اخرى تم التحقق من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity حيث جاءت قيم معامل التضخم Variance Inflation Factor (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة تدور حول القيمة 2 أو أقل على النحو الموضح بالعمود الاخير بجدول رقم (4)، وذلك فيما عدا متغيري الملكية الحكومية

والتفاعل، وهو أمر طبيعي أن تأتي قيم معامل تضخم التباين لهما مرتفعة بسبب التعبير عن التفاعل بحاصل ضرب المتغيرين المستقلين حجم الشركة والملكية الحكومية<sup>9</sup>، ومن ثم يخلص الباحث إلى ان النموذج الأساسي لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وتأسيسا على ذلك تكون البيانات المدخلة للنموذج خالية من المشكلات التي تهدد صحة النتائج.

2- فيما يتعلق بالقوة التفسيرية للنموذج فكما يتضح من جدول رقم (2) جاءت قيمة معامل التحديد R Square تعادل 16.3% بينما قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted RSquare بلغت 13.3%، وهو ما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المفسرة التي يشملها النموذج (مستقلة ومنظمة وضابطة) تستطيع أن تفسر ما يعادل 13.3% من التغير في المتغير التابع التجنب الضريبي، وعموما هذه النسبة تعد مقبولة في بحوث العلوم الاجتماعية.

جدول رقم (2)  
القوة التفسيرية للنموذج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.403	.163	.133	.2242455	1.268

معدل الضريبة بالتدفقات النقدية : Dependent

3- من ناحية أخرى يتضح من جدول نتائج تحليل التباين رقم (3) أن علاقة الانحدار في مجملها معنوية تماما ( P value =0.000 ).

جدول رقم (3)  
نتائج تحليل التباين

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	5.874	21	.280	5.562	.000
Residual	30.272	602	.050		
Total	36.146	623			

معدل الضريبة بالتدفقات النقدية : Dependent

9- سوف يتم عقب اتمام التحليل الاساسي الحالي اعادة التشغيل الاحصائي لنموذج الانحدار على اساس القيم المعيارية Z Score لكل من متغير حجم الشركة، ونسبة الملكية الحكومية، وحساب قيم متغير التفاعل على اساس القيم المعيارية للمتغيرين، وسوف يسمي الباحث هذا النموذج باسم النموذج المعياري لتمييزه عن النموذج الاساسي الذي يتم بالفعل تحليل نتائجه، هذا واستخدام القيم المعيارية للمتغيرات المتفاعلة يضمن بالضرورة تخفيض معاملات التباين VIF الى الحدود التي تبدو معقولة، وبنوه الباحث ان هذا التحليل الاضافي سوف يتم فقط للتحقق من ان البحث لا يعاني بالفعل من اي مشكلات ازدواج خطي، وان ارتفاع معاملات التضخم في النموذج الاساسي هو ارتفاع ظاهري بسبب التفاعل وليس حقيقي.

4- من جدول رقم(4) يتضح أن حجم الشركة لا تربطه علاقة معنوية بالتجنب الضريبي مقيساً بمعدل الضريبة الفعلي المحسوب على اساس التدفقات النقدية عند مستوى معنوية 5% فقد بلغت معنوية معامل حجم الشركة ( $P \text{ value} = 0.065$ )، في حين جاء معامل نسبة الملكية الحكومية معنوياً موجباً ( $P \text{ value} = 0.003$ ) مما يعني أن نسبة الملكية الحكومية بشركات العينة لها تأثير أساسي Main Effect موجب على معدل الضريبة الفعلي، ومن ثم تربطها علاقة عكسية مع التجنب الضريبي، أما عن معامل متغير التفاعل فقد جاء له تأثير معنوي سالب على معدل الضريبة الفعلي ( $P \text{ value} = 0.006$ )، وهو ما يعني أن تفاعل الملكية الحكومية مع حجم الشركة له تأثير طردي موجب على ممارسات التجنب الضريب لشركات العينة، كما يدعم سيادة نظرية القوة السياسية في بيئة الأعمال المصرية على حساب نظرية التكلفة السياسية لما توفره الملكية الحكومية من روابط سياسية وضغط سياسي.

5- من جدول رقم (4) أيضاً، وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة فقد جاءت معاملات الربحية معنوية موجبة ( $P \text{ value} = 0.004$ ) وهو ما يعني ان الشركات الاكثر ربحية في بيئة الأعمال المصرية تكون أقل انخراطاً في ممارسات التجنب الضريبي، في حين جاءت معاملات متغيرات فرص النمو والرافعة المالية وهيكل الأصول جميعها غير معنوية عند مستوى 5%، أما متغير الانتماء الصناعي فقد جاءت المعاملات معنوية موجبة فقط لأربعة قطاعات هي: الرعاية الصحية والمنتجات المنزلية والعقارات والتوزيع والتجزئة عند مستوى معنوية أقل من 1%، وهو ما يعني ان الشركات المنتمة لهذه القطاعات تميل إلى تحمل عبئها الضريبي كاملاً، وتكون أقل انخراطاً في ممارسات التجنب الضريبي، وأخيراً من ذات الجدول يتضح أيضاً أن معامل المتغير الوهمي المعبر عن تأثير الأزمات جاء غير معنوياً بدرجة كبيرة (  $P \text{ value} = 0.882$ ) وهو ما يعني ان شمول فترة الدراسة (2014- 2021) على فترة أزمتي فيروس كورونا والحرب الروسية (2019- 2021) لا يؤثر على صمود النتائج، ومن ثم لا يحتاج الامر لأي تحليلات اضافية في هذا الجانب.

جدول رقم (4)  
معاملات الانحدار واختبار الازدواج الخطي

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	-.250	.173		-1.443	.149		
حجم الشركة	.016	.009	.100	1.851	.065	.474	2.108
الملكية الحكومية	1.916	.652	2.118	2.940	.003	.003	373.053
تفاعل الملكية مع الحجم	-.086	.031	-2.015	-2.777	.006	.003	378.495
الربحية	.271	.093	.127	2.914	.004	.733	1.364
فرص النمو	.000	.000	-.056	-1.449	.148	.923	1.083
الرافعة	.091	.049	.083	1.852	.065	.699	1.430
هيكل الأصول	.005	.045	.005	.109	.913	.780	1.282
تأثير الازمات	.003	.019	.006	.149	.882	.951	1.051
قطاع الكيماويات	.051	.040	.060	1.264	.207	.615	1.626
قطاع الموارد الاساسية	-.032	.052	-.026	-.615	.539	.780	1.283
المنتجات الصناعية والخدمات	-.013	.038	-.017	-.357	.722	.633	1.579
قطاع الرعاية الصحية	.136	.036	.181	3.786	.000	.606	1.651
قطاع المنتجات المنزلية	.195	.042	.216	4.602	.000	.633	1.580
قطاع البناء والتشييد	-.022	.035	-.031	-.644	.520	.592	1.689
قطاع العقارات	.126	.038	.162	3.304	.001	.580	1.723
قطاع التوزيع والتجزئة	.154	.049	.133	3.128	.002	.774	1.292
قطاع السياحة والترفيه	-.041	.042	-.046	-.991	.322	.650	1.540
قطاع الغاز والبتروك	-.050	.090	-.022	-.557	.578	.904	1.106
قطاع التكنولوجيا	-.089	.076	-.046	-1.160	.246	.875	1.142
قطاع الاتصالات	.092	.061	.063	1.516	.130	.818	1.223
قطاع المرافق	-.002	.116	.000	-.020	.984	.939	1.064

Dependent : معدل الضريبة بالتدفقات النقدية

للتحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي:

سبق الاشارة أن ارتفاع معاملات التضخم VIF لنسبة الملكية الحكومية ومنغير التفاعل بجدول رقم (4) في النموذج الأساسي هو ارتفاع ظاهري فقط لا يشير إلي مشكلة ازدواج خطي

حقيقية، وللتحقق من صحة ذلك قام الباحث بحساب القيم المعيارية Z Score لمتغيري حجم الشركة والملكية الحكومية، ومن ثم حساب متغير التفاعل على أساس هذه القيم المعيارية، وقد جاءت النتائج دون تغيير تقريباً، على النحو الموضح في جداول أرقام 6، 7، 8. وبمتابعة معاملات التضخم VIF في جدول رقم (8) يلاحظ أنها جميعاً جاءت أقل من القيمة 2، مما يعني عدم وجود مشكلة ازدواج خطي مع الاحتفاظ تقريباً بذات نتائج النموذج الأساسي.

جدول رقم (6)  
القوة التفسيرية للنموذج المعياري

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.403	.163	.133	.2242455	1.268

معدل الضريبة بالتدفقات النقدية : Dependent

جدول رقم (7)  
نتائج تحليل التباين للنموذج المعياري

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.874	21	.280	5.562	.000
	Residual	30.272	602	.050		
	Total	36.146	623			

معدل الضريبة بالتدفقات النقدية : Dependent

جدول رقم (8)  
معاملات الانحدار واختبار الازدواج الخطي للنموذج المعياري

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	.111	.040		2.781	.006		
حجم الشركة ( Z )	.001	.011	.005	.116	.907	.717	1.395
الملكية الحكومية_ ( Z )	.036	.010	.149	3.504	.000	.766	1.305
تفاعل الحكومية والحجم ( Z )	-.034-	.012	-.115-	-2.777-	.006	.809	1.237
الربحية	.271	.093	.127	2.914	.004	.733	1.364
فرص النمو	.000	.000	-.056-	-1.449-	.148	.923	1.083
الرافعة	.091	.049	.083	1.852	.065	.699	1.430
هيكل الأصول	.005	.045	.005	.109	.913	.780	1.282
تأثير الازمات	.003	.019	.006	.149	.882	.951	1.051
قطاع الكيماويات	.051	.040	.060	1.264	.207	.615	1.626
قطاع الموارد الاساسية	-.032-	.052	-.026-	-.615-	.539	.780	1.283
المنتجات الصناعية والخدمات	-.013-	.038	-.017-	-.357-	.722	.633	1.579
قطاع الرعاية الصحية	.136	.036	.181	3.786	.000	.606	1.651
قطاع المنتجات المنزلية	.195	.042	.216	4.602	.000	.633	1.580
قطاع البناء والتشييد	-.022-	.035	-.031-	-.644-	.520	.592	1.689
قطاع العقارات	.126	.038	.162	3.304	.001	.580	1.723
قطاع التوزيع والتجزئة	.154	.049	.133	3.128	.002	.774	1.292
قطاع السياحة والترفيه	-.041-	.042	-.046-	-.991-	.322	.650	1.540
قطاع الغاز والبتروول	-.050-	.090	-.022-	-.557-	.578	.904	1.106
قطاع التكنولوجيا	-.089-	.076	-.046-	-1.160-	.246	.875	1.142
قطاع الاتصالات	.092	.061	.063	1.516	.130	.818	1.223
قطاع المرافق	-.002-	.116	.000	-.020-	.984	.939	1.064

a. Dependent: معدل الضريبة بالتدفقات النقدية

### خلاصة البحث ومقترحات بحثية مستقبلية:

في محاولة لتفسير أسباب تضارب نتائج الدراسات الاختبارية التي بحثت العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، فقد استهدف البحث الحالي تحديد مدى وجود تأثير لنسبة الملكية الحكومية بالشركة على هذه العلاقة، حيث يمكن لهذا المتغير المنظم أن ينوب نظرياً بشكل تقريبي عن تأثير الروابط السياسية والضغط السياسي للشركة في ترجيح كفة نظرية القوة السياسية على

حساب نظرية التكلفة السياسية في التأثير على اتجاه وقوة العلاقة بين حجم الشركة وممارستها التجنب الضريبي في بيئة الأعمال محل البحث.

"لا يوجد تأثير لنسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي في الشركات المساهمة غير المالية المصرية خلال الفترة (2014-2021)".

ولاختبار هذه الفرضية احصائياً تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد مع الجمع بين بيانات السلسلة الزمنية والمقطعية لشركات العينة خلال الفترة موضع الدراسة (2014-2021) كما تم الاقتصار على الشركات غير المالية لتخفيض حدة عدم التجانس فيما بين شركات العينة، مع السماح بتباينها تبعاً لانتمائها الصناعي ووفقاً لطبيعة الفترة الزمنية التي تمر بها وتشملها الدراسة ( فترة استقرار أم فترة ازمت)، وهو ما استدعي ادخال متغيرات وهمية تعبر عن الانتماء الصناعي للشركات، وكذلك متغير وهمي واحد لرصد تأثير الازمات على النتائج .

وفي إطار هذه المنهجية جاءت نتائج اختبار الفرضية لتشير إلى عدم وجود علاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وان هناك تأثير منظم لنسبة الملكية الحكومية حيث تتفاعل مع حجم الشركة في التأثير عكسياً على مستوى التجنب الضريبي، وهو ما يدعم سيادة نظرية القوة السياسية على حساب نظرية التكلفة السياسية في بيئة الأعمال المصرية، كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير لازمة كورونا والحرب الروسية على صمود ما توصل اليه البحث من نتائج.

#### **هذا وتعد النقاط البحثية التالية بمثابة امتداد بحثي للدراسة الحالية:**

1- تكرار ذات الدراسة Just Replication باتباع مقاييس أخرى للتجنب الضريبي تركز على الفروق الضريبية الدفترية ومعدل الضريبة القانوني بدلاً من معدل الضريبة الفعلي وبحث مدى توافق النتائج أو تباينها.

2- دراسة تأثير الروابط السياسية الأخرى بالشركة على العلاقة بين الحجم والتجنب الضريبي، والتي يكون مصدرها: المديرين التنفيذيين، أعضاء مجلس الإدارة الآخرين، كبار المساهمين، المستثمر المؤسسي، ملكية الأجانب، الملكية العائلية، الخ.

## قائمة المراجع

### 1- المراجع باللغة العربية:

- أبو زيد، عيد محمود، ابن ناصر، محمد يوسف، و براضييه، حكيم محمد. (2020). " أثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية" *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح ، ع41 : 241 - 261.
- أبو سالم، سيد سالم محمد (2020). " العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية ام نظرية القوة السياسية؟ - دراسة اختبارية على شركات المساهمة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 24، ع 3: 371-411.
- الإسداوي، مصطفى السيد مصطفى علي، و سليم، أيمن عطوة عزازي. (2021). " أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على التجنب الضريبي: دراسة اختبارية في البيئة المصرية" *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج3، ع2: 76-125.
- الباز، ماجد مصطفى علي. (2021). " أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري" ، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج 3، ع 1: 541-602.
- الركايبى، محمد عبدالسلام. (2022). " أثر أنماط هيكل الملكية على سلوك التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية" *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مج6، ع1: 463-512.
- عيسى، عارف محمود كمال (2015). " قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية" ، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع 2: 182-219.
- فودة، السيد أحمد محمود. (2020). " الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والاحتفاظ بالنقدية: دراسة اختبارية" ، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مج 4 ، ع2: 84-84.

### 2- المراجع باللغة الانجليزية:

- Al-Adwey, L. M. A. (2022). " Tax Avoidance Practises and Firm- Specific Characteristic: Empirical Evidence from the Egyptian Listed Companies". *Science Journal for Commercial Research*, Faculty of Commerce, Menoufia University, 44(1): 43-74.

- Amah, N., Setiowati, D. I., Wilujeng, A. and Silvia Risky, S.(2022)" The Effect of Firm Size on Tax Aggressiveness with Moderating Role of Earnings Management". *Journal of Business and Management Review*, 3 (5) : 415-428.
- Annuar, H. A.; Salihu, I. B. and Obid, S. N. S. (2014). " Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effects", *Procedia Social and Behavioral Sciences*, 164: 150-160.
- Ariffin, Z. Z. ( 2012), "The influence of industry affiliation on corporate tax avoidance in Malaysia", *Journal of Business Management and Accounting*, 2 (2): 1-18.
- Badertscher, B. A., Katz, S. P., Rego, S. O. and Wilson, R. J. (2018). "Conforming tax avoidance and capital market pressure". Available at: [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2619317](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2619317)
- Bao, D.H., and . Romeo, G. (2013). "Tax avoidance and corporations in the United States – The effective tax rate abnormality for the top five percent by corporate size". *Journal of Applied Business and Economics*, 14: 88–100.
- Belz, T ., Hagen, D. V. and Steffens, C.(2019)," Taxes and firm size: Political cost or political power?". *Journal of Accounting Literature*, 42: 1-28.
- Blouin, J. (2014). " Defining and measuring tax planning aggressiveness". *National Tax Journal*, 67(4): 875-900.
- Boone, J., Khurana, I., and Raman, K. (2013). "Religiosity and tax avoidance". *The Journal of the American Taxation Association*, 35: 53–84.
- Boussaidi, A. and Hamed, M. S. (2015). "The impact of governance mechanism on tax aggressiveness: Empirical evidence from Tunisian context". *Journal of Asian Business Strategy*, 5(1):1-12.
- Bradshaw, M., Liao, G. and Ma, M.(2019)." Agency costs and tax planning when the government is a major shareholder", *Journal of Accounting and Economics*, 67: 255- 277.
- Bruehne, A. and Jacob, M.(2020). "Corporate tax avoidance and the real effects of taxation: A review". Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3495496>.

- Chan, H., Mo, P. and Tang, T. (2016). "Tax avoidance and tunneling: empirical analysis from an agency perspective", *Journal of International Accounting Research*, 15: 49–66.
- Chan, H., Mo, P. and Zhou, A.Y.( 2013). "Government ownership, corporate governance and tax aggressiveness: evidence from China", *Accounting and Finance*, 53: 1029–1051.
- Chen, S.; Chen, X.; Cheng, Q. and Shevlin, T. (2010). "Are family firms more tax aggressive than non-family firms?". *Journal of Financial Economics*, 95: 41–61.
- Chow, T., Ke, B., Yuan H. and Zhang Y. (2022)" Government Ownership and Corporate Tax Evasion: Evidence from China", Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=3160421>
- Davis, A.K., Guenther, D.A., Krull, L.K. and Williams, B.M. (2016), "Do socially responsible firms pay more taxes?", *The Accounting Review*, 91 ( 1) : 47-68.
- Deef, A. T., Alrawashdeh, B., Al-fawaerh, N. and Momammed, I.(2021) ."The Impact of Foreign Ownership and Managerial Ownership on Tax Avoidance: Empirical Evidence from Egypt". *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25 ( 2): 1-13.
- Dunbar, A.; Higgins, D. M.; Phillips, J. D. and Plesko, G. A. (2010)." What do measures of tax aggressiveness measure?" 103rd Annual Conference on Taxation. Available at:<https://www.ntanet.org/wp-content/uploads/proceedings/2010/003-dunbar-what-do-measures-2010-nta-proceedings.pdf>
- Dyreng, S., Hanlon, M. and Maydew, E. (2008). "Long- run corporate tax avoidance". *The Accounting Review*, 83: 61–82.
- Dyreng, S., Hoopes, J. and Wilde, J. (2016)."Public pressure and corporate tax behavior". *Journal of Accounting Research*, 54: 147–186.

- Edosa, J.A. and Izilin, M.O. (2019). "Measuring Tax Avoidance Using Effective Tax Rate: Concepts And Implications," *Journal of Taxation and Economic Development*, Chartered Institute of Taxation of Nigeria, vol. 18(1): 1-13.
- Faccio, M. (2006). "Politically connected firms". *American Economic Review*,96 (1): 369–86.
- Gebhart, M. S. (2017). "Measuring corporate tax avoidance: An analysis of different measures". *Junior Management Sciences*, 3: 43-60.
- Graham, J., Hanlon, M., Shevlin, T. and Shroff, N.( 2014). 'Incentives for tax planning and avoidance: Evidence from the field'. *TheAccounting Review*, 89: 991–1023.
- Gupta, S., and Newberry, K. ( 1997). "Determinants of the variability in corporate effective tax rates: Evidence from longitudinal data". *Journal of Accounting and Public Policy*, 16: 1–34.
- Hanlon, M., and Heitzman, S. (2010). "A review of tax research". *Journal of Accounting and Economics*, 50: 127-178.
- Hanlon, M. and Slemrod, J. (2009)." What does tax aggressiveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement". *Journal of Public Economics*, 93(1–2): 126–141.
- Henry, E. and Sansing, R.. (2018)" Corporate Tax Avoidance: Data Truncation and Loss Firms", Available at:  
[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2329694](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2329694).
- Higgins, D., Omer, T., and Phillips, J.( 2015)."The influence of a firm's business strategy on its tax aggressiveness".*Contemporary Accounting Research*, 32: 674-702.
- Holland, K. (1998). "Accounting policy choice: The relationship between corporate tax burdens and company size". *Journal of Business Finance and Accounting*, 25: 265–288.
- Jaafar, A., and Thornton, J.( 2015). "Tax havens and effective tax rates: An analysis of private versus public European firms". *The International Journal of Accounting*, 50: 435–457.

- Kern, B., and Morris, M.(1992). "Taxes and firm size: The effect of tax legislation during the 1980s". *The Journal of the American Taxation Association*, 14: 80–96.
- Kim, C. and Zhang, L.(2016). "Corporate political connections and tax aggressiveness". *Contemporary Accounting Research*, 33: 78–114.
- Klassen, K., Laplante, S. and Carnaghan, C. (2014). "A model of multinational income shifting and an application to tax planning with e-commerce". *The Journal of the American Taxation Association*, 36: 27–53.
- Lee, B. B., Dobiyski, A. and Minton, S. (2015). " Theories and empirical proxies for corporate tax avoidance". *Journal of Applied Business and Economics*, 17(3) : 21–34.
- Lee, N., and Swenson, C.. (2012). "Are multinational corporate tax rules as important as tax rates?". *The International Journal of Accounting*, 47: 155–167.
- Lin, K. J., Lu, X., Zhang, J. and Zheng, Y. (2020). "State-Owned Enterprises in China: A Review of 40 Years of Research and Practice". *China Journal of Accounting Research*, 13: 31–55.
- Mills, L., Nutter, S. and Schwab, C. (2012). "The effect of political sensitivity and bargaining power on taxes: Evidence from federal contractors". *The Accounting Review*, 88(3): 977–1005.
- Nicodème, G. (2007). " Do larges [sic] companies have lower effective corporate tax rates? A European survey". Working Paper, Available at: <https://ideas.repec.org/p/sol/wpaper/07-001.html>
- Omer, T., Molloy, K. and Ziebart, D..(1993). "An investigation of the firm size–effective tax rate relation in the 1980s". *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 8: 167–182.
- Porcano, T. (1986). "Corporate tax rates: Progressive, proportional, or regressive". *Journal of the American Taxation Association*, 7: 17–31.
- Richardson, G.; Taylor, G. and Lanis, R. (2013). "The impact of board of director oversight characteristics on corporate tax aggressiveness: An empirical analysis". *Journal of Accounting and Public Policy*, 32: 68–88.

- Salihu, I. B., Obid, S. N. and Annuar, H. A. (2013). "Measures of corporate tax avoidance: Empirical evidence from an emerging economy", *International Journal of Business and Society*, 14(3): 412-427.
- Shevlin, T., Tang, T. and Wilson, R.(2012). "Domestic income shifting by Chinese listed firms", *Journal of the American Taxation Association*, 34 : 1–29.
- Slemrod, J. and Yitzhaki, S. (2002). "Tax avoidance, evasion and administration". *Handbook on Public Economics*, 3: 1425-1470.
- Stickney, C., and V. McGee. (1982). "Effective corporate tax rates – The effect of size, capital intensity, leverage, and other factors". *Journal of Accounting and Public Policy*, 1: 125-152.
- Tang, T.( 2016). "Privatization, tunneling, and tax avoidance in Chinese SOEs", *Asian Review of Accounting*,24 : 1–23.
- Tang, T. and Firth, M.(2011). "Can book-tax differences capture earnings management and tax management? Empirical evidence from China", *The International Journal of Accounting*, 46: 175–204.
- Tang, T., Mo, P. and Chan, H.(2017)."Tax collector or tax avoider?An investigation of intergovernmental agency conflicts", *The Accounting Review*, 92:247-270.
- Wang, F., Xu, S., Sun J. and Cullinan, C. (2020)," Corporate Tax Avoidance: A Literature Review and Research Agenda ", *Journal of Economic Surveys*, 34(4): 793 -811.
- Watts, R., and Zimmerman, J. (1986). "*Positive Accounting Theory*", First edition, Upper Saddle River (New Jersey): Prentice Hall.
- Wu, L., Wang, Y.,Luo, W. and Gillis, P. (2012). "State ownership, tax status and size effect of effective tax rate in China". *Accounting and Business Research*, 42: 97–114.
- Zeng, T. (2016)."Corporate social responsibility, tax aggressiveness and firm market value". *Accounting Perspectives*, 15 (1): 7-30.
- Zimmerman, J. (1983)."Taxes and firm size". *Journal of Accounting and Economics*, 5: 119-149.

## **The Effect of Government Ownership on the Relationship between Firm Size and Tax Avoidance (An Empirical Study on Egyptian Shareholding Companies)**

### **Abstract**

Due to the inconsistency of the empirical results of the relationship between the firm size as an independent variable and tax avoidance as a dependent variable, the research aimed to test the extent to which there is a moderator role or not for the percentage of government ownership in the company for this relationship. Multiple regression is used for testing 119 Egyptian nonfinancial firms during the period (2014-2021) provided 627 observations, in light of the presence of six controlling variables, namely: profitability, growth opportunities, financial leverage, the company's asset structure, the impact of crises, and the company's industrial affiliation. The results indicate that there is no relationship between firm size, measured by the natural logarithm of the total assets, and tax avoidance, measured by the inverse measure, which is the effective tax rate measured by cash flows. The results indicate also the moderator role of government ownership in the company for this relationship, which supports the positive trend in the size of the company and tax avoidance, which implies an influence of political connections on the direction of this relationship and is also consistent with the dominance of the political power theory over political cost theory in the Egyptian economy, as it was found that there is no effect of the Corona crisis and the Russian war on the results, and that there is an adverse effect on the level of tax avoidance for both profitability and industrial affiliation for some sectors, namely: health care sector, household products, real estate, distribution and retail, as companies belonging to these sectors tend to bear their full tax burden.

**Key words:** Firm Size, Tax Avoidance, Effective Tax Rate (ETR), the Moderating Effect of Government Ownership.